GIGA Working Papers

German Institute of Global and Area Studies
Leibniz-Institut für Globale und Regionale Studien

GIGA Research Programme:
Peace and Security

تقاسم السلطة في البحرين: النقاش الذي ما زال مفقودا

عباس بوصفوان، ستيفان روسيني

No 280 (Arabic) January 2016

Edited by the
GIGA German Institute of Global and Area Studies
Leibniz-Institut für Globale und Regionale Studien

GIGA Research Programme “Peace and Security”

WP Coordination: Melissa Nelson
Editorial Assistance and Production: Christine Berg

All GIGA Working Papers are available online and free of charge on the website
<www.giga.hamburg/workingpapers>.
For any requests please contact: <workingpapers@giga.hamburg>

GIGA German Institute of Global and Area Studies
Leibniz-Institut für Globale und Regionale Studien
Neuer Jungfernstieg 21
20354 Hamburg
Germany
<info@giga.hamburg>
<www.giga.hamburg>

تقاسم السلطة في البحرين: النقاش الذي ما زال مفقودا

ملخص

في البحرين، لم توجد مناقشة جادة، حتى الآن، بشأن تقاسم السلطة. نمط الحكم وممارسات الحكومات المتعاقبة لا تعزز مبدأ التوافقية، ولا أي شكل آخر من أشكال تقاسم السلطة بين مختلف شرائح المجتمع. ومن خلال تحليل سياسات الحكومة وتقارير وسائل الإعلام وتصريحات الساسة، وكذلك المقابلات والمناقشات مع العديد من النشطاء السياسيين، نكتشف أن النخبة السياسية، بما في ذلك المعارضة، مشوشة أو غير مدركة معنى "الديمقراطية التوافقية"، أو غير مطلعة على نماذج تقاسم السلطة، أما النخبة الحاكمة فلا تعترف بحدوث اقصاء وتمييز واسئثار طائفي قبلي، كي تجد في التوافق المقنن حلا.
وعلى الرغم من تلك العقبات، توضح هذه الورقة كيف أن مشروع تقاسم السلطة لا يزال يستحق الدراسة، باعتباره خيارا قابلاً للتطبيق في البحرين، للتغلب على حالة الجمود السياسي، وتجنب تصعيد الصراع، الذي من الواضح أن له تداعيات خطيرة على المنطقة بأكملها.

كلمات مفتاحية: تقاسم السلطة، الطائفية، الانقسام، السنة، الشيعة، البحرين، آل خليفة.

عباس بوصفوان
صحافي وكاتب بحريني مقيم في لندن. في البحرين كان رئيسا لتحرير صحيفة أسواق، نائبا لمدير التحرير في صحيفة الأيام، ورئيسا لقسم المحليات في صحيفة الوسط. يرأس حاليا مركز البحرين للدرسات في لندن BCSL، ويعمل مقدما للبرامج في قناة نبأ الفضائية، وينشر مقالات في عدد من الصحف العربية، وهو ضيف في المحطات التلفزيونية للتعليق على الأحداث، وعضو في فريق البحث لمشروع "تقاسم السلطة في المجتمعات المتعددة في الشرق الأوسط"، في المعهد الألماني للدراسات العالمية والمناطقية GIGA.

<abbasbusafwan@bcsl.org.uk>

<www.bcsl.org.uk/arabic/?cat=119>

د. ستيفان روسيني
باحث في دراسات الشرق الأوسط في المعهد الألماني للدراسات العالمية والمناطقية GIGA، باحث سياسي متخصص في الدراسات الإسلامية، ويهتم بدراسة دول الشرق في منطقة الشرق الأوسط، والحركات الإسلامية المعاصرة، والسلام والنزاعات، وتقاسم السلطة، وهو الباحث الرئيسي في مشروع " تقاسم السلطة في المجتمعات المتعددة في الشرق الأوسط".

<stephan.rosiny@giga.hamburg>

<www.giga.hamburg/en/team/rosiny>

تقاسم السلطة في البحرين: النقاش الذي ما زال مفقودا

عباس بوصفوان، ستيفان روسيني

1 المقدمة
2 البحرين: مجتمع منقسم بعمق
3 تقاسم السلطة في الخطاب السياسي منذ عام 2011
4 فرص وتحديات تقاسم السلطة في البحرين
5 اقتسام السلطة عوضا عن الكوارث
المراجع
Bibliography

1 المقدمة

"الربيع العربي" الذي انطلق عام 2011 تحدّى، ولكن لم يغيّر، مبادئ الحكم الاستبدادي في معظم الدول العربية، حيث تدير النخب الحاكمة الصغيرة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وتحدد المتسلقين إليها، كما تتحكم بالقوة الاجتماعية وتختار أولئك الذين يمتلكون ناصياتها.

وتحتكر هذه النخب توزيع الموارد العامة بطريقة متحيزة، من خلال الشبكات التوارثية وشبكات أخرى منتقاة، وتمنع قطاعات مجتمعية، متعددة وعريضة، من المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية.

التمييز والتحيّز ذاك غالبا ما يتّبع معيار الولاء، والتحقق من الأصل، مثل الانتماء العرقي، الطائفي أو القبلي. ويسبب ذلك بالطبع سخطا واستياء بين المجموعات والجماعات التي تجد أن فرصها في الترقي منعدمة، وتتعرض فوق ذلك لمزيد من الاضطهاد. البحرين مثال على ذلك: فقد كانت من بين أوائل

الدول العربية التي شهدت احتجاجات شعبية غير مسبوقة، في فبراير ومارس 2011، واختار نظام الحكم في التعاطي معها، منذ البداية، نهجا أمنيا: فعمّم القمع، واستعان بالتدخل العسكري الخارجي الخليجي (السعودية والإمارات) لقهر التظاهرات، التي اتسمت بالسلمية، ومع ذلك لم يتمكن النظام من القضاء على تلك الاحتجاجات الشعبية التي لا تزال قائمة حتى اليوم.

وبالنظر إلى كون أغلبية المعارضة من الطائفة الشيعية، وعائلة آل خليفة الملكية/ الحاكمة تتبع المذهب السني، وتهيمن على النظام بدعم من الموالين، وأغلبهم من السنة، يتم النظر للمواجهة في البحرين على أنها نتيجة لانقسام السنة والشيعة. ويزيد من بروز تلك الصورة التمييز التاريخي والمتجذر ضد الشيعة، والذي تفاقم إبان عهد الملك حمد، وتستفيد من ذلك التمييز القطاعات السنية باعتبارهم المواطنين الأولى بالرعاية، توظيفا وخدمات، الأمر الذي يخلق تضاربا في المصالح بين السنة الأكثر ميلا للحفاظ، بل والدفاع، عن الأمر القائم المائل لصالحهم، وبين الشيعة المستبعدين، أو المستفيدين بدرجة أقل، من عوائد النفط.

وقد استثمر الجهاز الرسمي الوحدة النادرة للشيعة ضد عائلة آل خليفة الحاكمة، إبان فبراير ومارس 2011، في تخويف السنة، وتحويلهم أعداء ألدّاء لمطالب دوار اللؤلؤة، فيما يئس الخطاب الشيعي المعارض، أو يكاد، من زحزحة تحالف السنة العميق مع العائلة الحاكمة، و/أو لم يدرك قدرات الجانب السني وأهميته وتموضعه. وأضفى الإشكال الإقليمي، الذي انحدر طائفيا في سوريا وقبل ذلك في العراق، والخوف من تنامي النفوذ الإيراني في اليمن، بظلاله على البحرين، وهكذا اتبعت التحالفات المحلية خطى التحالفات الإقليمية، التي اتخذت منحى طائفيا، فظهر المجتمع البحريني وهو يعاني انقساما عميقا، لا يمكن أن تكسر من حدته وجود زعيم سني في صفوف المعارضة، أو شخصية شيعية في صفوف النظام[1].

تفترض هذه الورقة إن تقاسم السلطة بين مختلف ممثلي الجماعات المتنافسة قد يقدم استراتيجية ناجعة للخروج من المأزق المستحكم في البلاد، فالمشاركين في الصراع على الموارد والنفوذ من الممكن أن يدركوا "بأن تصعيد الصراع سوف يؤدي إلى نتائج مدمرة للطرفين على حد سواء"[2]. ولكن عبر الوصول إلى اتفاق مُؤسسي يضمن للمجموعات المتنافسة حصصا في هياكل اتخاذ القرار السياسي والعسكري الاقتصادي، ويحدد قواعد مُرضية لمشاركة أعضاء الجماعات المختلفة في سلطات الدولة المتعددة، من المؤمل أن يؤدي إلى اضعاف خطر الاقصاء المتبادل، ويقلل من الخوف من الاستبعاد، وما يجره من تداعيات غير محمودة. ومثل هذا الاتفاق يهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة، والتعاون في ادارة البلاد، إذ يرتكز تقاسم السلطة على مجموعة من القيم والقواعد التي تضمن مشاركة واسعة وعادلة لجميع القطاعات ذات الصلة، في مجتمع منقسم بدرجة عميقة.

النموذج الأكثر بروزًا وشيوعًا، في هذا الصدد، هو "الديمقراطية التوافقية" كما وصفها آرنت ليبهارت [3]، فهذا النموذج يتمثل في دمج ممثلي الجماعات العرقية[4]، وفق تمثيل نسبي، في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، وفي الحكومات الإئتلافية، وتزويد كل طرف منها بحق النقض، وما يمكن اعتباره حكما ذاتيا

1 مثلا: الزعيم السابق لجمعية وعد إبراهيم شريف شخصية علمانية سنية تناصر بحماس مطالب الإصلاح، وتنتقد بلغة لاذعة سياسات الحكم، وقد سجن مع زعماء معارضين شيعة آخرين في مارس 2011، أما وزيرة الإعلام السابقة سميرة رجب، التي تنتمي لعائلة شيعية عريقة، فتعد نموذجا للشخصيات المؤازرة بشدة لسلوك الحكومة.

2 آرنت ليبهارت، الديمقراطية في المجتمعات التعددية، مقارنة استكشافية (نيو هافن، لندن: مطبعة جامعة ييل، 1977)، ملاحظة 6، ص 100.

3 كما استخدم ليبهارت مصطلح ”consensus democracy“ كمرادف ل "الديموقراطية التوافقية" باللغة العربية.

4 تعتبر الجماعات العرقية نفسها متميزة، وعادة ما يتم تصنيفها كإطار حاسم للفئات المتباينة، على الرغم من تعدد المعايير الأخرى مثل العقيدة الدينية والإنتماء الطائفي، واللغة الأم وغيرها، وقد أصبح الإنتماء الطائفي: المسلم السني أوالشيعي هي العلامة "العرقية" الرئيسية في الشرق الأوسط في العقود الماضية، وذلك منذ تصدر الوهابية في السعودية و"الثورة الإسلامية" في إيران منذ عام 1979.

واسعا في إدارة شؤونها الثقافية والدينية. وقد تعرضت الديموقراطية التوافقية لانتقادات بأنها تعزز العقلية العرقية والتفرقة، وهي بالتحديد القضايا التي تحاول تجنبها وتفاديها[5]. لذا قام دونالد هورويتز بصياغة "المحورية" كمنهج بديل لتقاسم السلطة، وتروج المحورية للمؤسسات التي تحفز التعاون ما بين الأعراق المختلفة، وتكافئ أصحاب المشاريع المعتدلين، بدلا من المتعصبين عرقيا[6].

في البحرين، لم توجد مناقشة جادة، حتى الآن، بشأن تقاسم السلطة. نمط الحكم وممارسات الحكومات المتعاقبة لا تعزز مبدأ التوافقية، ولا أي شكل آخر من أشكال تقاسم السلطة بين مختلف شرائح المجتمع. ومن خلال تحليل سياسات الحكومة وتقارير وسائل الإعلام وتصريحات الساسة، وكذلك المقابلات والمناقشات مع العديد من النشطاء السياسيين، نكتشف أن النخبة السياسية، بما في ذلك المعارضة، مشوشة أو غير مدركة معنى "الديمقراطية التوافقية"، أو غير مطلعة على نماذج تقاسم السلطة، أما النخبة الحاكمة فلا تعترف بحدوث اقصاء وتمييز واسئثار طائفي قبلي، كي تجد في التوافق المقنن حلا.

وعلى الرغم من تلك العقبات، توضح هذه الورقة كيف أن مشروع تقاسم السلطة لا يزال يستحق الدراسة، باعتباره خيارا قابلاً للتطبيق في البحرين، للتغلب على حالة الجمود السياسي، وتجنب تصعيد الصراع، الذي من الواضح أن له تداعيات خطيرة على المنطقة بأكملها.

إن تاريخ البحرين، ومراحل النضال السياسي الطويلة والمريرة، والخطاب المجتمعي متأثر بشدة بخطاب التصدع الطائفي، الذي يفترض أن أقلية قبلية وسنية تسيطر على سلطة الدولة ضد أغلبية سكانية شيعية تتعرض للتمييز في أحقيتها للوصول إلى مؤسسات الدولة والموارد الاقتصادية[7]. ومع ذلك، فقد شهدت البحرين، في العقود الماضية، بعض أنواع تقاسم السلطة، أو المحاصصة، بلغة أدق، وعلى نحو لا يستند إلى حقوق مقننة، ولا يوفر العدالة، وذلك إمّا عن طريق منح حصص غير رسمية لكل من الشيعة والسنة في البرلمان ومجلس الوزراء، أو على شكل تقسيم مقاعد بعض هياكل السلطة البارزة بين الأسرة الحاكمة والمجتمع السياسي. وقد تسبب اهدار بعض تلك الفرص والمبادرات وعدم تطويرها بل والنكوص عنها في فقدان مريع للثقة، وما يزال صدى ذلك حاضرا في الذاكرة الأهلية، فالمزيج من الألم والغضب والإحباط كان قد بدا واضحًا وجليًا في بداية الانتفاضة البحرينية الأخيرة، التي حمل توقيتها وشدتها رمزية كبيرة، حيث اندلعت في تاريخ 14 فبراير 2011، الموافق للذكرى العاشرة لاستفتاء ميثاق العمل الوطني، الذي كان قد تم التصويت عليه في نفس اليوم في 2001، على أمل أن يحقق طموح الشعب في الشراكة السياسية والمساواة.

ورغم التنافر، يدرك الطرفان: النظام وجماعات المعارضة الرئيسية، أنهما لا يستطيعان استبعاد الآخر بشكل قطعي من ساحة الصراع، ولذلك، فإن مطلب "التوافق" يتمتع باحترام، حقيقي أو لفظي، في الخطاب العام عند الطرفين، وقد اختارت الحكومة اسم "حوار التوافق الوطني" للحوارات الفضفاضة التي قادتها في صيف عام 2011، وفي فبرايرعام 2013، في حين أن الجمعية المعارضة الرئيسية في البلاد اسمها "الوفاق".

وبينما تنتهي هذه الدراسة إلى إن الحل السياسي لا يزال ضمن التكهنات والممكنات، حتى والنظام يأمل في إثبات تفوقه وشرعيته بقمع أي حركة استياء، فإن عواقب الجمود السياسي على الراهن السياسي

---

5 للإطلاع على نظريات مختلفة في تقاسم السلطة الرجاء الإطلاع على "ستيفان وولف وكريستيلا ياكينذو، إدارة الصراعات في المجتمعات المنقسمة: نظريات وممارسات (نيويورك: روتليدج تشابمان وهول، 2012).

6 دونالد ل. هورويتز، المجموعات العرقية في الصراع (بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1985)؛ دونالد ل. هورويتز، "المؤسسات التصالحية والعمليات الدستورية في مرحلة ما بعد الصراع " وليام وماري مراجعة القانون رقم 49 (2008): 1213-1248.

7 جاستين جنجلر، صراع المجموعات والتعبئة السياسية في البحرين والخليج العربي: إعادة التفكير في الدولة الريعية (بلومينغتون: مطبعة جامعة إنديانا، 2015).

والإقتصادي في ارتفاع: فالنظام الحاكم متضرر من صورته الحقوقية المتردية، وكلفة اعتماده على الحماية السعودية مرتفعة سياسيا، وأي اشتعال إقليمي بإمكانه الزج بالبلاد في حلقة من العنف والاحتراب، كما شهدنا ذلك بالفعل في العراق وسوريا واليمن وليبيا.

ومن هنا، فقد حان الوقت لدراسة خيارات واحتمالات تقاسم السلطة، ومدى امكانها أن تخترق الدائرة المفرغة والمفزعة من الانعدام العميق للثقة بين المجموعات السكانية في البحرين. ولذا سوف نقارب هنا جذور الانقسام في البحرين والتي غالباً ما نبعت من حالات الانتماء العرقي-الطائفي بين الشيعة الذين يمثل العرب غالبيتهم، ويسمون البحارنة، ويعتبرون السكان التاريخيين للبلاد، والسنّة العرب بما فيهم أسرة آل خليفة الحاكمة الذين ينحدرون من شبه الجزيرة العربية ودولة قطر، فيما ينحدر غالبية سنة البحرين من إيران، ويعرفون بالهولة.

في هذا البحث، سنقوم أيضا بعرض بعض الأحداث التاريخية الاحتجاجية الداعية لنيل الحقوق السياسية، وسنشير إلى حالات من علامات تقاسم السلطة خلال القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وسنحاول الاستفادة من تقارير وسائل الإعلام، وبرامج الجمعيات السياسية، وسلسلة من المقابلات[8] مع عدد من النشطاء، على أمل أن يسهم ذلك في مقاربة مجموع التحديات ودرس فرص التوصل لاتفاق يضمن تقاسم السلطة في البحرين.

2 البحرين: مجتمع منقسم بعمق

1.2 تاريخ من الانقسام والاحتجاج

البحرين عبارة عن أرخبيل، يتكون من 33 جزيرة، خمسة منها فقط يقطنها السكان، بما فيها الجزيرة الأم. وبلغت مساحة الجزر اليوم، بسبب ردم الأراضي، 765 كيلومتر مربع، وهي تقع في الخليج العربي-الفارسي بالقرب من قطر وإيران، ويربطها بالمملكة العربية السعودية جسر الملك فهد البالغ الحيوية، اقتصاديا وأمنيا.

وفقاً لتعداد عام 2010، فإن عدد المواطنين وصل إلى 568,399 نسمة، يشكلون نسبة 46٪ من إجمالي عدد السكان البالغ 1.23 مليون نسمة[9]. المواطنون منقسمون بسبب المنشأ العرقي و/ أو انتمائهم الطائفي، وتفترض تقديرات غير رسمية ومثيرة للجدل أن الطائفة الشيعية تشكل 55-77٪ والطائفة السنية 30-45٪ من المواطنين[10]، وأغلبية المواطنين هم من العرب، بالإضافة إلى المجموعات المتنوعة من أصول فارسية، وإن الشيعة العرب، البحارنة، يعتبرون أنفسهم السكان الأصليين في البحرين،

8 سلسلة مقابلات أجراها عباس بوصفوان مع نشطاء سياسيين.

9 الجهاز المركزي للمعلومات (مملكة البحرين)، نتائج تعداد 2010، الجهاز المركزي للمعلومات، 15 أبريل 2015، <http://www.census2010.gov.bh/results_en.php>

10 إحدى الفرضيات التي هدفت للتحقق من الهويات الطائفية كان في عام 1941، وفي ذلك الوقت، من أصل 88,298 مواطنا، شكل الشيعية نسبة 52٪ والسنة 48٪، اطلع على: "فهيم قبين، الطبقات الاجتماعية والتوترات في البحرين" مجلة الشرق الأوسط 9، رقم. 3 (1955): 270. وفي مسح لـ جنجلر في عام 2009، قال بأن 58٪ من المواطنين هم من الشيعة و 42٪ من السنة، راجع: "جنجل، صراع المجموعات والتعبئة السياسية"، مرجع سابق. وأشار تقرير بسيوني الى أن الشيعة يشكلون 60-70٪ من المواطنين، كما يشكل السنَة 30-40٪ من النسبة المتبقية، طالع: محمد شريف بسيوني وآخرون، تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 23 نوفمبر 2011، 11، <http://www.bici.org.bh/indexd6cc.html?lang=ar>

ويشكلون 93٪ من الطائفة الشيعية فيها[11]. ويطلق على ما تبقى من الـ 7٪ الشيعة من أصل فارسي مصطلح "العجم"، وتمثل جماعة "الهولة" غالبية المواطنين السنة في البحرين، وهم عادة الذين هاجروا من إيران إلى البحرين.

حتى القرن الثامن عشر، سيطرت إيران الصفوية وبعد ذلك القاجارية على البحرين وعلى سكانها ذات الغالبية الشيعية إلى أن أغار جيش عربي تعود أصوله إلى نجد، بقيادة أحمد بن محمد آل خليفة في عام 1783 على البحرين، واحتل الجزر، ووضع موطئ قدم لسلالة آل خليفة من قبيلة بني عتبة، لتحكم البلاد منذ ذلك الحين. وإلى يومنا هذا يحدد الانقسام بين الحكام السنّة القادمين من خارج الجزر والبحارنة الأصليين التباين في توزيع السلطة والانقسامات الدينية والثقافية، ويشتد هذا الإنقسام ويتضاعف بقوة بسبب تباين عناصر أخرى، كالتالي: الأصل (المواطنون الأصليون –الجدد) القادمون من خلفية جغرافية مختلفة (جزر البحرين - شبه الجزيرة العربية)، والانتماء الطائفي (الشيعة - السنة)، والحالة الاجتماعية (الدنيا - العليا)، والفرص الاقتصادية (خاضع للتمييز – حاصل على امتيازات)، والتوجه السياسي (المعارضة - الموالاة)، ومع ذلك، فالتحضر، والعمالة، والتكيُّف ولّدوا مساحة للاختلاط وخلقوا خطوط انقسام مختلفة أيضاً.

تعتمد الحكومة والموالين لها على سرديات ومتخيلات مصطنعة من أجل إضفاء الشرعية على موقعها المتميز، فعلى سبيل المثال هي تصف الغزو العسكري في 1783 باسم "الفتح" وتمجد الحاكم المؤسس باسم "الفاتح"، وهذه الصيغة تحاول الربط بين الغزو الخليفي وبين الغزوات الحاصلة أوائل الفتح الإسلامي تحت حكم الخلفاء الراشدين (632-661) الذين "فتحوا" في السابق الأقاليم "الجاهلية" ليحكمها الحكم الإسلامي، ولذلك، فإن مفردات كالفتح والفاتح قد توحي بأن السكان الشيعة الواقعين تحت الغزو ليسوا بمسلمين حقيقيين، وعلاوة على ذلك، فإن بعض تفسيرات الشريعة الإسلامية تبيح ضم الأراضي والممتلكات التي أخذت من "الكفار" من خلال الغزوات فتصبح ملكيتها إلى الغازي/ المنتصر، وتحرم السكان المسيطر عليهم من امتلاكها، وهكذا كان.

استملاك البحرين من قبل آل خليفة لا يزال جلياً وبشدة من خلال توزيع الأراضي على النخبة الحاكمة والقريبين منها، وأصبح القمع المبني على أساس هرمي اقطاعي سائداً على مدار القرن التاسع عشر وبعض أجزاء القرن العشرين، واستمر حتى بعد مجيء النفوذ البريطاني، والذي سيطر على البحرين كمحمية منذ عام 1860 حتى عام 1971، حيث وُظفت أسوأ أشكال القمع من أجل اسكات واحتواء السكان ذوي الطبيعة غير المتجانسة، ومحاولة تأمين الاستقرار و"الحفاظ على الوضع الراهن"، وهي السياسة البريطانية الرئيسية التي منعت الانقلابات القبلية في مشيخات الخليج، وضمنت نفوذ العوائل الحاكمة وطغيانها.

استمر استخدام مصطلح الفتح الإنتقاصي[12]ولم يتوقف، بل زاد تداوله إبان عهد الملك حمد، حتى والمصادر التاريخية الاسلامية تؤكد أن "البحرين كانت واحدة من الأراضي التي رحبت بالدعوة الإسلامية في وقت مبكر، وتحولت طواعية إلى الإسلام"[13].

شهد القرن العشرون سلسلة من الحركات الإحتجاجية، ومعظمها من قبل السكان الشيعة، ولكن أيضًا من الجماعات السنية، ففي بداية العشرينات من القرن الماضي طالب البحارنة بالعدالة، وشكوا في عريضة للوكيل السياسي البريطاني كلايف دالي من الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وفرض الضرائب

11 فلاح المديرس، "التشيع والاحتجاج السياسي في البحرين،" خلاصة دراسات الشرق الأوسط 11، العدد 1، أبريل 2002.

12 يقع المسجد الرئيسي للحكومة في المنامة (العاصمة)، ويحمل اسم جامع أحمد الفاتح، ويعد من أكبر المساجد في البحرين، والطريق الرئيسي السريع في العاصمة يسمى شارع الفاتح، والتحالف السياسي للموالين يسمي نفسه تحالف الفاتح.

13 ميثاق العمل الوطني، 14 فبراير 2001.
<http://www.shura.bh/LegislativeResource/Charter/Pages/default.aspx>

التمييزية، وأدّت الاحتجاجات في النهاية إلى بعض الإصلاحات. وقامت بريطانيا، في عام 1923، باستبدال الأمير الحاكم الذي كان هرما آنذاك، عيسى بن علي (1869-1932)، بابنه حمد.

الإصلاحات "المناصرة للشيعة" شكلت إستياءً عميقا لدى فرع الخوالد قليل الحيلة حينها[14]. أما الدواسر، وهي قبيلة رئيسية سنية في ذلك الوقت، فقد طلبت الدعم من ابن سعود ضد الإصلاحات الجديدة، وجنبا إلى جنب مع فرع الخوالد من آل خليفة حاولوا عرقلة الاصلاحات المفترضة، ومعا هاجموا القرى الشيعية، الأمر الذي أدّى إلى تدخل عسكري بريطاني، وفرار بعض مناهضي الإصلاح. ومن الملفت أن تلك الإصلاحات واجهت معارضة أيضا من قبل حاكم قطر، وشريف مكة، والعديد من نخب مصر وسوريا. هاتان الصفتان: البحث عن الدعم الخارجي وكذلك الصراعات الجزئية بين النخبة الحاكمة أصبحتا السمة المشتركة للسياسة في البحرين حتى الآن.

وكان من أبرز الإصلاحات الأولية إنشاء مجالس لإدارة شؤون المحاكم والخدمات، وتم تشكيل المجلس البلدي من عشرين عضوا، نصفهم يعيّنون من قبل الحاكم الخليفي، والنصف الآخر منتخبين. وقد فرضت بريطانيا على الأسرة الحاكمة توظيف مستشار إنجليزي ليشرف على تطبيق الإصلاحات، عندها عيّن الشيخ حمد تشارلز بلجريف (1894-1969) مستشاره الخاص في مارس 1926، وقد تمكنت جهود بلجريف الرامية لتحديث المجتمع البحريني، وبخاصة النظام التعليمي، إلى تحقيق تحسن في بداية الأمر في حالة السكان الشيعة، ولكنه أخفق في تلمس جذور الاستبداد، وفي احقاق المساواة، وفي وضع هيكل متوازن للحكم، بل مضى تفردا في السلطة.

الاستياء الشعبي من تعثر الإصلاحات، والمعارضة التي قوبلت بها داخل الأسرة الحاكمة، والمناخ السياسي في المنطقة بعد أحداث عام 1936 في فلسطين، فضلاً عن بروز حركات احتجاج في الكويت ودبي، كلها عوامل شجعت قيام حركة إصلاحية أخرى في البحرين عام 1938 للمطالبة بمجلس نيابي. وفي نوفمبر من ذات العام، وقعت شخصيات بارزة، ضمت إثنين من الطائفة السنية وثلاثة من الطائفة الشيعية، على عريضة طالبوا فيها بانشاء مجلس تشريعي منتخب، وتأسيس نقابة عمالية للموظفين في قطاع النفط حديث الولادة حينها، حيث اكتشف النفط في عام 1932، كما طالبوا بإصلاح النظام القضائي، وذلك بتعيين ثلاثة قضاة لكل محكمة، تضم واحدا من السنة وواحدا من الشيعة وثالثا من اختيار الحكومة. وطالبت العريضة التي قدمت للشيخ حمد بإصلاح جهاز الشرطة ليكون العاملين فيه من المواطنين بدل الأجانب، وانشاء مجلس للتعليم، يتألف من ثمانية أعضاء، مقسمين بالتساوي بين الطائفتين[15]. وتم مواجهة الحركة بقمع من جهة الدولة، ولم تنفذ أيّا من مطالبها.

أثّر الوضع الإقليمي بعد ذلك على الخريطة السياسية في البحرين من جديد: ففي منتصف الخمسينات كانت العروبة التقدمية المناهضة للامبريالية، بقيادة جمال عبدالناصر، في تصاعد، الأمر الذي حفّز تشكيل حركة شعبية واسعة، متعددة الطوائف، فأنشأت في أكتوبر عام 1954 الهيئة التنفيذية العليا (1954-1956)، من 120 عضوًا من كلا الطائفتين، وقد انتخبت الحركة لجنة تنفيذية تتألف بالتساوي من أربعة من السنة وأربعة من الشيعة[16]. وقاد عبد الرحمن الباكر اللجنة باعتبارها أول حزب سياسي بحريني، والذي تم تغيير اسمه في وقت لاحق إلى هيئة الإتحاد الوطني[17]. وطالبت الهيئة ببرلمان

14 جاستين جنجلر، "الطائفية الملكية، والخوالد، وتأمين مشكلة الشيعة في البحرين"، مجلة الدراسات العربية 3، العدد1، (يونيو 2013).

15 فلاح المديرس، "التشيع والاحتجاج السياسي في البحرين"، F23.

16 راجع المصدر السابق، 26.

17 نيليدا فوكارو، تاريخ مدينة ودولة في الخليج الفارسي: المنامة منذ عام 1800 (مطبعة جامعة كامبريدج، 2009)، ff180.

منتخب، والحق في تشكيل نقابات العمال، وصياغة قانون مدني وجنائي، فضلاً عن طرد تشارلز بلجريف[18].

كعادتها، قمعت العائلة الحاكمة الهيئة بشكل عنيف، وهجرت قادتها إلى المنفى، بموافقة ودعم بريطانيا، وذلك في خضم الحرب الباردة، التي تحدّت فيها مصر الناصرية الهيمنة الغربية، حيث كانت الحركة اليسارية، وبتأثير من شعارات القومية العربية، تلاقي رواجا في المنطقة حينذاك[19]. وإلى يومنا هذا لا تزال الهيئة تحظى بسمعة طيبة في أوساط المعارضة والموالاة في مقابل تجاهلها بشكل كلي في المناهج الدراسية ووسائل الإعلام الرسمية[20].

لم تهدأ البحرين لعقود تالية، ففي عام 1965 أطلقت الأحزاب اليسارية والقومية العلمانية "انتفاضة مارس" التي شلّت البلاد عبر سلسلة من الإضرابات العمالية، وكانت بريطانيا حينها تعتزم الانسحاب من دول الخليج الصغيرة التي كانت تسيطر عليها كمحميات، لأسباب تتعلق بالتكاليف وتراجع المالية البريطانية أساسا، الأمر الذي مهّد الطريق لنقاش استقلال البحرين والمشيخات الخليجية الأخرى، لكن مطالبة إيران بتبعية جزر البحرين للدولة القوية الصديقة للغرب حينذاك، كانت تظلل المشهد. وبعد حوارات مكثفة مع بريطانيا، قبِل شاه إيران التنازل عن المطالبة بالسيادة على البحرين، كونها تحتل مكانة استيراتيجية أقل أهمية مقارنة بجزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى التي وضعت إيران اليد عليها، في الوقت نفسه التي تخلت عن البحرين[21].

وكدليل آخر على أهمية المعطى الدولي والإقليمي للحالة البحرينية، توضح الوثائق البريطانية، أن الشاه لم يكن يحتمل أن "يُسجل (اسمه) في التاريخ باعتباره الرجل الذي تخلى ببساطة عن المحافظة الرابعة عشر من بلاده"[22]، فاقترح أن يتم إعلان استقلال جزر البحرين وتخلي إيران عنها وفقا لمطالب شعب البحرين وإرادته[23]. وبالفعل في عام 1970 أُرسل الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، سينيور فيتوريو، على رأس بعثة للبحرين لتقصي الحقائق واستكشاف رأي المواطنين بشأن مصير البلاد، وأصرت النخبة التي التقاها فيتوريو على تطلعها للحصول على الاستقلال، وأكد تقرير المبعوث الأممي في قرار مجلس الأمن رقم 278، أن "الأغلبية الساحقة من شعب البحرين ترغب في الحصول على الاعتراف بهويتهم في دولة مستقلة ذات سيادة كاملة وتتمتع بحرية في تقرير علاقاتها مع الدول الأخرى"[24]. ودفع ذلك إلى تصاعد مؤشر الثقة بقدرة دولة البحرين على نيل استقلالها، كما منح ذلك أيضا شرعية لحكم العائلة الملكية بقيادة الأمير عيسى بن سلمان، وفي 15 أغسطس 1971، نالت البحرين استقلالها.

---

18 أشارت بي بي سي إلى مطالب الهيئة في "وثائقي مارس 1956"، مارس 1956، <https://www.youtube.com/watch?v=lFM7HJcwgOY>

19 راينر برونر، الحركة المسكونية الإسلامية في القرن 20: الأزهر والتشيع بين التقارب وضبط النفس، فون جوزيف جرينمان (لايدن؛ بوسطن: بريل الأكاديمي للنشر، 2005).

20 إحدى المناسبات النادرة من التقدير الرسمي كانت في أكتوبر 2002 عندما حضر وزيرالعمل والشؤون الاجتماعية السابق عبد النبي الشعلة احتفالًا تكريميًا منظماً من قبل المعارضة لأعضاء الهيئة، وعبّر الشعلة في كلمته عن تقديره للهيئة، ووصفها بأنها "حلقة في سلسلة العمل الوطني المستمر"، انظر: هاني الفردان، مهرجان تكريم أعضاء هيئة الاتحاد الوطني.. الوحدة الوطنية ونبذ التمييز الطائفي، صحيفة الوسط، 11 أكتوبر 2002، <http://www.alwasatnews.com/35/news/read/119244/1.html>

21 زوي هولمان، إيران والسؤال البحريني: استراتيجية أم طائفية، مركز البحرين للدراسات في لندن، نوفمبر 2013. <http://www.bcsl.org.uk/arabic/?p=194>

22 روحام الفندي، محمد رضا بهلوي ومسألة البحرين، 1968-1970، المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، 37 (2). ص 159-177.

23 زوي هولمان، إيران والسؤال البحريني: استراتيجية أم طائفية، مرجع سابق.

24 مجلس الأمن، القرار 278، الأمم المتحدة، 11 مايو 1970، <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/278>

في 1 ديسمبر 1972، تم إنشاء المجلس التأسيسي من 42 عضوا مؤثرا وذلك لصياغة الدستور، إثنان وعشرين منهم كان قد تم انتخابهم عن طريق الاقتراع السري المباشر، والذي نتج عنه انتخاب أربعة عشر عضوا من المواطنين الشيعة وثمانية من السنة، في حين عيّن الأمير عيسى ثمانية أعضاء، خمسة من السنة وثلاثة من الشيعة. كما شكل الأمير مجلس الوزراء من إثني عشر وزيرا، ستة أعضاء من العائلة الخليفية، وأربعة من الشيعة، وإثنين من السنة، وأصبح الوزراء أعضاء في المجلس التأسيسي.

وعليه، بات المجلس التأسيسي يتألف من إثنين وعشرين من الشيعة، أربعة عشر من السنة، وستة أعضاء من آل خليفة، وحصل الشيعة على أكثر من 50٪ من المقاعد، مما مكنهم من الادلاء بمطالبهم والتعبير عن تطلعاتهم ورؤاهم في نوعية المشاركة السياسية والتأثير بقوة في رسم مستقبل البلد وترسيخ هويتها، كما أعطى هذا التقسيم أغلبية بسيطة للأعضاء المنتخبين (22 من 42)، الأمر الذي منحهم الحق في الاعتراض على أي قرار أو قانون غير مرغوب فيه، في حين امتلك الأعضاء السنّة تصويتا حاسما كان يساوي ثلث المجلس (14 من 42)، وهو ما يمكن اعتباره أقرب إلى الفيتو، وسمح لهم ذلك أيضا التحالف مع الشيعة لتشكيل ما مجموعه 36 مقعدا (85٪ من مجموع المقاعد)، أي أكثر من أغلبية الثلثين، ومع ذلك لم تكن تلك الأغلبية أمرا حاسما ليكتب الشيعة والسنة ما يبتغون، بعيدا عن نفوذ العائلة الحاكمة، لأن اجتماعات المجلس لا يصح انعقادها إذا لم يحضرها ممثلو الحكومة، أي الوزراء، كما إن إصدار الدستور يتوجب اعتماده من قبل قيادة الدولة (الأمير)، وهذا يستدعي توافقا واسعا بين مختلف الأطراف. ومن الجدير بالذكر أن آل خليفة كان متاحا أمامهم التحالف أيضا مع الأعضاء الشيعة لتحقيق ثلثي الأصوات، بيد أن لحظات التحالف الشيعي الخليفي تكاد تكون نادرة في تاريخ الصراع في الجزيرة.

وعلى الرغم من وجود كتلة شيعية عرفت باسم الكتلة الدينية[25]، لم يكن المجلس التأسيسي منقسما وفقا لهويات طائفية فاقعة، وإنما بين الموالاة والمعارضة، وكذلك بين الإسلاميين واليساريين، وكان للأعضاء المستقلين تأثير فعّال في عملية صنع القرار، فيما كان قلق السلطات متزايدا من الجماعات اليسارية التي كانت تشكل حينها العمود الفقري للمعارضة.

بعد ستة أشهر من الجلسات المتواصلة، أصدر المجلس في 2 يونيو عام 1973، دستور دولة البحرين، والذي يمكن أن يوصف بالدستور التعاقدي بين السكان والسلطات الحاكمة[26]، وضمِن هذا الدستور المساواة الكاملة لجميع المواطنين "دون تمييز بسبب العرق أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة"[27]، وتم الاستفادة من مواد كثيرة من دستور الكويت الصادر عام 1962، والذي كان بمثابة نموذج خلال مناقشات المجلس.

في 7 ديسمبر 1973، تم إنتخاب المجلس الوطني كبرلمان من غرفة واحدة، فقد اختار27 ألفًا من المواطنين البحرينيين الذكور ثلاثين نائبا في الانتخابات العامة، في حين عيّن الأمير أربعة عشر وزيرا، أصبحوا تلقائيا أعضاء في أول مؤسسة تشريعية متوافق عليها تعرفها البلاد. كان الأعضاء المنتخبون عبارة عن سبعة عشر من الشيعة وإثني عشر من السنة وعضو واحد من آل خليفة. وتألّف المجلس من المرشحين السُّنة الذين حققوا الفوز في المناطق الشيعية والعكس كذلك، وهو الأمر الذي يكاد لم يحدث

25 فلاح المديرس، "التشيع والاحتجاج السياسي في البحرين"، 28، 30. حصل التجمع المحافظ على تسعة مقاعد، ثلاثة من أعضائه تخلوا عن الكتلة الدينية وانضموا للموالاة بعد الإنتخابات.

26 عيسي إبراهيم، دراسة حول الدستور البحريني، الحوار المتمدن، 31 مايو 2004، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=18798>

27 دستور دولة البحرين، المادة 18، ديسمبر 1973. <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c4ffb6f9-4ebe-422f-800b-a18e12b39c6a>

مرة أخرى في أي من الانتخابات التالية عام 2002، 2006، 2010، و2014[28]. وكان الوزراء، وهم أعضاء بحكم مناصبهم في البرلمان، يضمون سبعة أعضاء من الأسرة الحاكمة، وأربعة من الشيعة، وثلاثة من السنة. وفي نهاية المطاف، فإن برلمان 1973 ضم واحدا وعشرين من الشيعة، وخمسة عشر من السنة، وثمانية أعضاء من آل خليفة، أي ثلاثة وعشرين سنيا (15+8)، ومع ذلك، لم تبرز انقسامات طائفية حادة، فأعضاء البرلمان شكلوا ثلاث كتل سياسية رئيسية هي: الكتلة الشيعية الدينية، الكتلة اليسارية، وكتلة الوسط. وتألفت الكتلتان الأخيرتان من الشيعة والسنة، وعمومًا، لم تؤد أيا من المناقشات العديدة في المجلس إلى إثارة صراع طائفي.

وباعتباره رئيسا للدولة، يجب أن يوقّع الأمير على جميع التشريعات والقوانين والتعديلات الدستورية حتى تكتمل شروط إصدارها ونشرها، وهذا يعني تمتعه بحق النقض الكامل. وفي المقابل، فإن البرلمان بإمكانه نقض الفيتو الأميري لأية قوانين بأغلبية الثلثين، وهو ما فعله الأعضاء المنتخبين بشكل جماعي مرة واحدة وأخيرة: ففي عام 1974، رفض كل من الأعضاء السنة والشيعة الموافقة على قانون أمن الدولة، الذي تم إصداره بمرسوم أميري، ومنح سلطات واسعة للأجهزة الأمنية، وعلى إثر ذلك، حلّ أمير البلاد البرلمان في 15 أغسطس 1975، وعلّق أقسام هامة من الدستور، مما أدخل البلاد في أزمة سياسية وأمنية جدية. وقد حدث ذلك بعد أربعة اشهر من اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، وهذا يوضِح تأثر البحرين الشديد بالتطورات الإقليمية في ذلك الوقت، وحتى يومنا هذا. لكن لا يبدو أن العديد من النواب الأعضاء في البرلمان المنحل واثقين من أن طلبهم الاطلاع على الاتفاقية العسكرية بين البحرين والولايات المتحدة بشأن مقر القاعدة الأميركية في المنامة كانت سببا في حل المجلس، فقد تجاهلت السلطات طلب النواب[29]، واحتد النقاش بشأن قانون أمن الدولة حصرا. ومع ذلك فإن من المرجح الاستنتاج بأن الخلاف بشأن إصدار قانون أمن الدولة لم يكن إلا ذريعة لحل المجلس التشريعي الرقابي، لتعيد العائلة الحاكمة الاستئثار بالسلطة.

ولعل من أبرز أشكال "تقاسم السلطة من الأعلى" بين الأسرة الحاكمة، والشيعة، والسنة كان واضحا في تشكيلة مجلس الوزراء في عام 1975، بعد حل البرلمان، حيث كان ثلثه من الشيعة وثلثه من السنة، وثلثه من العائلة الحاكمة، ومع ذلك، لم يعنِ ذلك مطلقا المساواة والشراكة في السلطة، لأن رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة، شقيق الأمير عيسى، كانت له السلطة المطلقة على مجلس الوزراء، فقد ترأس جميع مجالس الوزراء منذ استقلال البلاد، وبقى في المنصب حتى اليوم (2015)، وعلاوة على ذلك، احتفظت العائلة الحاكمة بالصلاحيات التشريعية والتنفيذية وسيطرت على الموازنة العامة، والوزارات السيادية كوزارة الداخلية والدفاع والعدل والمالية.

في 16 ديسمبر 1981، أعلنت الحكومة عن تمكنها من كشف وإفشال محاولة "إنقلاب" مزعومة للإطاحة بالنظام من قبل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين بقيادة هادي المدرسي، وعلى الرغم من أن الانقلاب المزعوم كان مستوحى من زخم الثورة الإسلامية في إيران، إلا أنه لا يزال غير معروف مدى

28 في 2002، و2014، تم انتخاب عدد من المرشحين السنة في المناطق الشيعية، وذلك بسبب مقاطعة جمعية الوفاق، والجماعات الشيعية للانتخابات، مما أحدث فراغا ملأه المرشحين السنة. وفي 2010، حيث شاركت المعارضة الشيعية في الانتخابات، انتخب المواطنون الشيعة مرشحين شيعة، وانتخب المواطنون السنة مرشحين من طائفتهم، ولعبت الدوائر المقسمة طائفيا دورا في تعزيز التصويت الطائفي. الاستئثناء الحقيقي كان في انتخابات 2006، حين دعمت المعارضة الشيعية الشخصية الليبرالية السنية عبدالعزيز أبل، الذي فاز بعضوية مجلس النواب 2006 في دائرة شيعية، لكنه سرعان ما انضم إلى الحكومة، مما عزز الانقسام الطائفي.

29 نقاشات أجراها عباس بوصفوان مع بعض نواب برلمان 1973.

تورط النظام الإيراني فيما يخص التخطيط والتنفيذ[30]، وبما أن الشيعة لم يكونوا ذوي رتب عالية في الجيش، فمن المرجح أن التخطيط كان لثورة جماهيرية، وليس انقلابًا عسكريًا.

إستمرت التوترات وبلغت ذروتها مرة أخرى في ديسمبر 1994، وذلك بالتزامن مع انعقاد اجتماع لقادة دول مجلس التعاون الخليجي في العاصمة المنامة، حيث طالبت انتفاضة شعبية بإعادة العمل بدستور عام 1973، وقد تغذّت تلك الانتفاضة من انتشار الفساد، وانخفاض جودة الخدمات، وزيادة البطالة، في فترةٍ كانت دول الخليج لا تزال متأثرة بتداعيات حرب تحرير دولة الكويت من غزو صدام حسين في عام 1990. كانت الأنظمة في حاجة لدعم شعبي بسبب ذلك الحدث المجلجل، والآمال متزايدة من قبل الشعوب لمشاركة سياسية أوسع. وكعادتها، قمعت السلطات البحرينية الاحتجاجات، ومن ثم خفضت عدد الوزراء الشيعة لصالح حصة العائلة الخليفية والسنة، وبعد ذلك أنشأت مجلس الشورى المؤلف من 30 عضوا معينا، والذي لم يكن قادرًا على احتواء مطالب الإصلاح، ومع ذلك اعتبرت المعارضة أن من حق السلطة تشكيل مجالس استشارية، ورأت أن ذلك لا يمكن أن يكون بديلا عن عودة العمل بدستور دولة البحرين، وإعادة تفعيل المجلس الوطني (البرلمان).

في مارس 1999، توفي الأمير عيسى بن سلمان، وخلفه في الحكم ابنه البكر حمد، الذي وعد بإجراء إصلاحات جوهرية، واكتسب دعما قويا من جميع فئات المجتمع. وتحت رعايته، تم وضع مسودة ميثاق العمل الوطني الذي حصل على نسبة 98.4٪ من التأييد الشعبي في إستفتاء نفذ في 14 فبراير2001[31]، وقد ساهم ذلك في خروج البحرين من معيقات التوافق الوطني التي كانت شرارتها قد انطلقت منذ حل المجلس الوطني في عام 1975.

عاشت البلاد عاما كاملا على وقع آمال عريضة بحدوث المزيد من الإصلاحات التي من شأنها أن تمنح البرلمان سلطة تشريعية ورقابية فاعلة على السلطة التنفيذية، وما كان ذلك إلا أقرب إلى أحلام يقظة، استيقظت المعارضة منها عندما أصدر الأمير حمد بشكل منفرد، بدون الرجوع إلى برلمان، وبدون استفتاء شعبي أو تشاور مع القوى السياسية، دستورا جديدا في 14 فبراير 2002، حوّل فيه منصبه من أمير إلى ملك، وشكل مؤسسة برلمانية تابعة للسلطة التنفيذية، ومنح نفسه حق تعيين نصفها[32].

وعلاوة على ذلك، وعلى مدى عقد من حكمه، مضى بعكس شعاراته التي رفعها عشية فبراير 2001 في الشراكة السياسية والمساواة، واتبع سياسة اقصائية لمعارضيه، واتخذ خطوات غير مسبوقة لتهميش المجتمع الشيعي في حكومته، فعشية أحداث 14 فبراير 2011، كان عدد الوزراء من عائلة آل خليفة إثني عشر، وعدد الوزراء السنة ثمانية، وبلغ مجموع الوزراء الشيعة خمسة. وقد طال الضرر رئيس الوزراء الذي فقد جزءً كبيرا من سلطته، وتحولت عملية صنع القرار إلى أيدي الملك حمد وفريقه من فرع الخوالد، بقيادة وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد آل خليفة[33].

لا ميثاق العمل الوطني لعام 2001، ولا دستور مملكة البحرين لعام 2002 يشيران إلى مفهوم الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة. وفي حين ركز الأخير على تمركز السلطة التشريعية والتنفيذية في يد الأسرة الحاكمة، فإن كلمة "توافق" تظهر أربع مرات في ميثاق 2001، دون أن تُعرّف أو تُقنن، وهي

30 حسن طارق الحسن، "دور إيران في محاولة الانقلاب الفاشلة عام 1981 في البحرين"، مجلة الشرق الأوسط 65، العدد 4 (2011).

31 ميثاق العمل الوطني، 14 فبراير 2001.

32 دستور مملكة البحرين، 14 فبراير 2002.

<http://www.shura.bh/LegislativeResource/Constitution/Pages/default.aspx>

33 عباس بوصفوان، بنية الاستبداد في البحرين: قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة، مركز البحرين للدارسات في لندن، توزيع: بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، فبراير 2015، ص 50-52.

لا تنطبق على العملية السياسية، إنما ترد في عبارات عامة مثل "قد توافق المجتمع البحريني على مجموعة من المقومات الأساسية، التي تنسجم مع القيم العربية والإسلامية"[34].

حوّل الدستور الجديد السلطة التشريعية في البحرين إلى برلمان (المجلس الوطني) من مجلسين تشاوريين: مجلس النواب المنتخب، ومجلس الشورى المعين من قبل الملك، ويضم كل مجلس 40 عضوا، لهما نفس الصلاحيات التشريعية. وبما أن المجلس بغرفتيه عليه أن يتفق على أي قانون، يستطيع مجلس الشورى، وهو موال للملك، منع تمرير أي تشريع، وعنى ذلك تركيز السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أكثر في يد الملك، الذي هو أيضا القائد الأعلى للجيش، والوحيد الذي يمكنه اختيار رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة، وإصدار المراسيم الملكية وتعيين جميع المناصب القيادية.

جرت انتخابات مجلس النواب في عام 2002، 2006، 2010، و2014، كما تمت اعادة انتخاب نحو نصف مقاعد النواب في عام 2011[35]. وقد احتجت المعارضة، بأغلبيتها الشيعية، ضد سلطة الملك التي لا تقبل الجدل، وقاطعت الانتخابات الأولى في ظل حكمه في عام 2002، ولهذا، حصل الشيعة على 13 مقعدا فقط من أصل 40 عضوا في مجلس النواب، حينما شارك مستقلون شيعة وقوى سياسية شيعية هامشية، على الرغم من أن النظام كان حريصًا على ضم المزيد من الفاعلين الشيعة من خلال الانتخابات. وعلى الرغم من الأجواء غير المبشرة، شاركت بعض الجمعيات الشيعية في انتخابات عام 2006 من أجل اختبار الاصلاحات الموعودة، ومن بينها أقوى فصيل سياسي: جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، حيث فازت بـ 17[36] من أصل 40 مقعدا. وخلافا للتوقعات المتفائلة للجمعية، فإنها لم تحقق أي نجاح ملحوظ، تشريعيا ورقابيا، خلال الدورة البرلمانية 2006-2010، كما شاركت معظم الفئات المعارضة الشيعية في انتخابات عام 2010، وحازت على أكثر من 60٪ من مجموع الأصوات، بموجبها حصدت 18 مقعدًا فقط من أصل 40، بسبب غياب العدالة في رسم الدوائر الانتخابية، والتي لا تمنح الشيعة إلا 18 مقعدا، كما استطاع النظام التأثير على قرارات المجموعات الموالية السنية، وتحديد أسماء ونوعية المرشحين الموالين للبرلمان، وحال التدخل المباشر للجهاز الحكومي في إدارة العملية الانتخابية دون حصول المعارضين الليبراليين واليساريين السنة على مقاعد ترجح كفة المعارضة في البرلمان.

قبيل انطلاق الحملة الانتخابية لانتخابات عام 2010، اعتقلت السلطة زعماء معارضين بحجة الإرهاب. حينها بلغ نشاط جهاز المخابرات ذروة جديدة. مع ذلك، شاركت الجمعية المعارضة الرئيسية، الوفاق، في الانتخابات، وحصدت كامل حصتها من المقاعد، أي 18 نائبا، وشكلت أكبر كتلة نيابية، لكنها مرة جديدة، وكما في مجلس النواب 2006، كانت أغلبية مجهضة، ذلك أنه بإضافة 22 مقعدا للنواب السنة الموالين المنتخبين في مجلس النواب، و40 مقعدًا من الموالين السنة والشيعة الأعضاء في مجلس الشورى المعين[37]، تحولت مقاعد المعارضة من كونها أغلبية إلى أقلية، وليس فقط 18 مقعدا من أصل 40، وإنما 18 من مجموع 80 عضوا في المجلسين (الشورى المعين والنواب المنتخب) اللذين يشكلان معا البرلمان، كما أن الإقصاء المتفشي لغالبية السكان وتقييد مشاركتهم السياسية العادلة، جنبًا إلى جنب

34 ميثاق العمل الوطني، 14 فبراير 2001.

35 قاطعت الفئات الشيعية الإنتخابات التي جرت في سبتمبر 2011 لملء المقاعد التي أصبحت شاغرة بسبب انسحاب البرلمانيين الشيعة في مارس 2011. وانخفض إقبال الناخبين بشدة.

36 المقعد 18 منحته الوفاق للسني الليبرالي عبدالعزيز أبل، الذي كان معارضا قبل أن يلتحق بالسلطة.

37 تكون مجلس الشورى المعين في 2010-2014 من واحد وعشرين من السنة وسبعة عشر من الشيعة، وعضو مسيحي، وآخر يهودي.

مع التمييز الواسع ضد الشيعة بشكل عام، أثار الإحباط العميق بين الغالبية العظمى من المواطنين، مما أدى إلى ربيع عربي بحريني غير مسبوق في عام 2011.

2.2 الطائفية... سياسة النظام

تعتبر العائلة الخليفية المواطنين الشيعة تهديدا استراتيجيا لحكمها، ويتعامل النظام بشكل عام معهم كمواطنين من الدرجة الثانية، ويزيد من تدابير تحجيبهم اقتصاديا وسياسيا، بما في ذلك ممارسته سياسية الفصل الطائفي، ففي القطاعين العام والخاص، نادرا ما يتمكن الشيعة من الوصول لمناصب مؤثرة، كما يكاد يتم استبعادهم تماما من قطاع الأمن[38]. وقد أنشأ النظام شبكات من منظمات المجتمع المدني ذات صلة بالحكم الملكي، ويستمر في تعيين موظفي الدولة ورجال الأمن بناء على اعتبارات سياسية وطائفية، ولم ينفذ النظام الإصلاحات المتوافق عليها مسبقا في الميثاق عام 2001، ومضى يعزز القطاع السني في المجتمع، تعليميا واقتصاديا، وأيضا ديمغرافيا من خلال توظيف المسلمين السنة الأجانب في القطاع الأمني، واكتسبت هذه العمالة الوافدة الجنسية البحرينية بسهولة، وفي الوقت نفسه جرّد النظام العديد من الناشطين البحرينيين الشيعية المعارضين من جنسيتهم.

في سبتمبر 2006 أصبحت هذه الاستيراتيجية واضحة من خلال الكشف عن "تقرير البندر"، حيث وثّق مستشار التخطيط الاستيراتيجي السابق في وزارة شؤون مجلس الوزراء، البريطاني من أصل سوداني صلاح البندر، أعمال خلية سرية بقيادة الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة، الذي كان قد شغل منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ورئيس الجهاز المركزي للمعلومات، ورئيس اللجنة العليا للانتخابات، وتهدف هذه الخلية إلى تقويض النفوذ الشيعي واحتواء المعارضة[39]، عبر: زيادة تجنيس الأجانب السنة، واختراق المنظمات والنقابات غير الحكومية، التي عادة ما تخضع لسيطرة الشيعة ومعهم القلة من اليسار والليبراليين السنة، والقيام بإنشاء منظمات مجتمع مدني موازية، بما في ذلك جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان التي لازالت تعمل من أجل مواجهة الحملات الإعلامية الفعالة من الناشطين الشيعة من داخل البلاد وخارجها، إلى جانب برنامج للتحول الديني من الطائفة الشيعية إلى السنية[40]، فضلا عن العمل على تأسيس منابر إعلامية، صحفية وأخرى الكترونية، لإعلاء الصوت السني الذي تراه السلطات خافتا، ومواجهة الصوت الشيعي المتسم بالصخب، وكذلك محاصرة المؤسسة الدينية الشيعية، التي تتخذ من المساجد والمآتم بدائل ـ في ظل اقصائها من الإعلام الرسمي ـ للترويج لأفكارها المعارضة للنظام، والهادفة لتثبيت الهوية الشيعية للسكان والبلاد، ويرى النظام أهمية تحجيم كل ذلك، والتشكيك في مقولات المعارضة بوجود أغلبية شيعية في البلاد.

وعلى الرغم من أن الخطوات الملكية الأحادية تمت عام 2002، أي قبل غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003، فإن تقرير البندر، يكشف حجم تأثر واستثمار النظام البحريني للحدث العراقي، ولرؤى البعثيين الذين استقطبهم النظام بعد زوال نظام صدام حسين. وتفترض الخلية السرية المشرفة على تحويل مبادئ التقرير إلى برامج عمل "وجود جدول أعمال غير معلن عنه من جانب الحركات الشيعية

38 الجيش والاستخبارات والجهاز الأمني جميعهم يستبعدون الشيعة من صفوفهم، ولا يوجد شيعي واحد من بين أربعة عشر عضوًا في مجلس الدفاع الأعلى.

39 صلاح البندر، البحرين: الخيار الديموقراطي وآلية الإقصاء، تقرير البندر، الجزء 2، 2006.
<http://www.bahrainrights.org/en/node/528>

40 جنجلر، الصراع العرقي، 63، 77.

للسيطرة على البحرين، وتهميش السنة، والتقليل من دورهم، وإن ذلك جزء من مشكلة إقليمية أكبر، بالنظر إلى أن أبناء الطائفة السنية في العراق يواجهون نفس المشكلة"[41].

ظهور هذا التقرير الفاضح الى العلن، افترضه الكثير تأكيدا لمخاوف عن وجود استراتيجية ممنهجة لحرمان الشيعة من حقوق المواطنة. ومع ذلك، هناك أيضا الشيعة الذين هم موالين للحكومة، وهذه الفئة تتكون من عائلات معروفة، مثل عائلة بن رجب، وعائلة العريض، وعائلة الجشي، على الرغم من أنه لا يزال من الصعب التعميم على جميع أفراد هذه العائلات.

وأبرز عائلة شيعية تدعم الحكومة هي عائلة آل عصفور، بزعامة الشيخ أحمد آل عصفور، وذلك استنادا إلى الهيكل الديني المحافظ والرؤى والمصالح السياسية لجيل جديد من الطامحين. وتجد الأسرة الحاكمة دعما من قبل عدد آخر من الجماعات الشيعية، بما في ذلك جمعية الرابطة الإسلامية، ويتنافس هؤلاء الموالين على نسج علاقات أوطد مع العائلة الحاكمة. ولكن حتى هذه المنظمات والعوائل الموالية أصبحت تخضع لعقوبات حكومية وإجراءات سالبة منذ مارس 2011، عندما احتجت على ظلم أقرانهم الشيعة في أعقاب هدم دوار اللؤلؤة، وعبرت عن مكوناتها الدفينة بالرغبة في المساواة، ونيل المساحة التي يستقحونها كأبناء للأرض[42].

أما الهولة، وهي جماعات من السنة غالبا ما تحاول اخفاء خلفيتها الإيرانية، فهي تعتبر أفضل تعليما، وأكثر مهارة، وأكثر ثراء من معظم نظرائها من العرب السنة، فهي تسيطر على القطاع المالي والتجاري في البحرين، وذلك بالاستفادة من صلاتها بالنظام، وشبكاتها في منطقة الخليج العربي، كما أنها تمتلك تأثيرا كبيرا في جهاز الدولة المدني، وتهيمن سياسا على جماعة الإخوان المسلمين في البحرين، متمثلة في جمعية الإصلاح، وهي واحدة من أكبر الجمعيات الخيرية والمجتمعية الدينية التي تأسست في الخمسينات من القرن الماضي، وتشكل إطارا مؤثرا ومؤيدا لجهاز النظام والحكومة، وأول رئيس لذراعها السياسي، المتمثل في جمعية المنبر الوطني الإسلامي، هو صلاح عبد الرحمن علي، وزير شؤون حقوق الإنسان حتى عام 2014. وبينما يدير الهولة القطاع المالي، ينخرط العرب السنة في الجهاز الشرطي والعسكري، وهذا من بين الأسباب التي تجعل مشاركتهم أقل فعالية في الحياة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، مقارنة بالهولة والشيعة. وحتى وقت قريب كان عدد من أبناء الأسر العربية السنية[43] يديرون مباشرة جمعية الأصالة الإسلامية السلفية، المتحالفة بشدة مع الحكومة، والأصالة ذراع سياسي لمنظمة دعوية وخيرية نافذة هي جمعية التربية الإسلامية.

وقد اتخذ النظام سياسة محفوفة بالمخاطر لاحتواء الأغلبية الشيعية وذلك بتجنيس الأجانب السنة، وعلى عكس نظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي الذين يتحفظون في منح الجنسية للأجانب خوفًا من تزايد الهيمنة الأجنبية وحصول تغيير كبير في التركيبة السكانية[44]، تمنح البحرين الجنسية للمسلمين السنة، من أصول عربية مثل اليمن والأردن وسوريا، ومن بلوش باكستان، ومعظم هؤلاء يشتغلون في القطاعين

41 صلاح البندر، تقرير البندر، مقتطفات مترجمة يمكن في الرجوع لها في جاستين جنجلر، الصراع العرقي وتعبئة السياسية في البحرين والخليج العربي (جامعة ميشيغان، 2011)، <http://goo.gl/8ogEUp>

42 عباس بوصفوان، إعادة هيكلة النخبة الشيعية الموالية، مرآة البحرين، 18 أكتوبر 2012. <http://abbas-alsameea.no-ip.info/news/11613.html>

43 أبرزهم عادل المعاودة، عضو حالي في مجلس الشورى ونائب سابق، وغانم البوعينين وزير ونائب سابق، وحمد المهندي نائب سابق هاجر إلى قطر مع العديد من أسر سنية أخرى.

44 في عام 2011، كانت نسبة الأجانب 88.4٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، 68٪ في الكويت، 55.2٪ في البحرين، 31.6٪ في المملكة العربية السعودية، و 29.4٪ في سلطنة عمان، وكانت الحصص بين القوى العاملة أعلى من ذلك بكثير، انظر: حسن العالي، مركز الجزيرة للدراسات، أنماط النمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، 2013. <http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/4/21/201342111732298734economic%20growth%20in%20Gulf%20Council%20.pdf>

الأمني والعسكري، حيث يحبذ فيها توظيف وترقية العرب السنة من البحرينيين على الهولة السنة، ناهيك عن الشيعة المستبعدين.

لا توجد إحصاءات رسمية بشأن التجنيس، ولكن هناك مؤشر قوي يدل على ضخامة هذه الأعداد في الفترة الزمنية بين عامي 2005 و2007، ووفقا للأرقام الرسمية، فقد ارتفع عدد المواطنين في البحرين من 448 ألفا في عام 2005 إلى 529 ألفا في عام 2007، وإذا أخذنا بالاعتبار متوسط النمو السنوي لعدد السكان البالغ نسبة 2.7٪، فكان ينبغي أن يرتفع العدد إلى 472 ألفا فقط[45]. وفي يوليو 2011 عبرت المعارضة عن قلقها بشأن شائعات تفيد أن الحكومة عرضت الجنسية على آلاف من "البدون" الكويتيين[46]، وفي مايو 2013 أعلنت الحكومة أنها منحت 240 مواطنا بريطانيا الجنسية البحرينية[47]، ولذلك فإن إنكار الحكومة تخطيطها العمل على تجنيس خمسة آلاف لاجئ سوري لم يستطع تهدئة المخاوف العامة، في ظل معطيات واقعية يصعب اخفاءها عن ارتفاع أعداد المجنسين بين السكان وفي المدارس والمستشفيات والأسواق[48].

العملية الممنهجة لتجنيس المسلمين السنة الذين يستقبطون، ترافقها سياسة التجنيس المقننة جدا للسكان الشيعة المستوطنين في البلاد لعوامل الهجرة المعتادة تاريخيا على ضفتي الخليج، وهم من العجم "البدون" من أصول إيرانية الذين استقروا في البحرين بالفعل منذ فترة طويلة، وعلاوة على ذلك، جُرد العديد من المواطنين الشيعة من جنسيتهم البحرينية بسبب نشاطهم السياسي، فعلى سبيل المثال، في سبتمبر 2010، تم تجريد رجل الدين حسين نجاتي وعائلته من جوازات سفرهم كجزء من الحملة التي تشنها الحكومة ضد المعارضة الشيعية التي تصفها بالتطرف[49]، وفي نوفمبر 2012، جرد 31 من المعارضين البحرينيين من جنسياتهم، وكان معظمهم من العجم، بالإضافة إلى بعض الشيعة العرب، والعديد من هؤلاء يعيشون في المنفى لسنوات[50]، لكن سياسة سحب الجنسية مضت بعد ذلك دون تمييز بين العرب والعجم من الشيعة، ويقدر عدد الذين تم اسقاط جنسياتهم بأكثر من 200 شخص حتى نوفمبر 2015.

السياسة الصارمة في منح الجنسية أو سحبها من العجم، أصبحت تستخدم كأداة لمعاقبتهم على نشاطهم المعارض والملحوظ خلال الثورة عام 2011، وتهدف إلى ردع الآخرين، وفي عام 2014، قنن الملك حمد إجراءات اسقاط الجنسية بإجراء تعديلات على قانون الجنسية البحرينية يمنح القضاء المشكوك

---

45 أماني المسقطي، سلمان يواجه عطية الله بـ «الزيادة السكانية غير الطبيعية»:...82 ألف مجنَّس في البحرين، صحيفة الوسط، 6 فبراير 2008، <http://www.alwasatnews.com/1979/news/read/276760/1.html>

46 الوفاق، الوفاق: إستمرار عمليات التجنيس تؤكد عزم السلطة بإستبدال الشعب، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، 12 يوليو 2011، <http://alwefaq.net/cms/2011/07/12/5730/>

47 يو بي أي، البحرين تمنح جنسيتها لـ 240 بريطانيا، القدس العربي، 13. مايو 2013.
<http://www.alquds.co.uk/?p=43599>

48 علي العليوات، لا صحة لتجنيس البحرين لـ 5000 سوري، صحيفة الوسط، البحرين، 24. سبتمبر 2012.
<http://bit.ly/1IZ0I6V>

49 مازن مهدي، البحرين تسحب جنسية عالم دين شيعي، ذي ناشيونال، 21. سبتمبر 2010.
<http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/bahrain-revokes-citizenship-of-shiite-cleric>

50 البحرين تسحب الجنسية من 31 معارض، بي بي سي، 7، نوفمبر 2012. <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-20235542>

بنزاهته اليد الطولى في تصدر واجهة اسقاط الجنسية، وبذلك سهل عملية التهجير والاغتراب[51]، وزاد من حدة الاستقطاب والغضب.

3.2 توزيع السلطة منذ عام 2002

خلافًا لتصريحات النظام الرسمية، من وجود خطة مرسومة لإشراك مختلف قطاعات المجتمع في السلطة، لا تملك الجماعات الحق في اختيار ممثليها، بدلاً من تعيينهم من قبل رأس النظام، ولا تعكس الحصص التي تمنحها السلطة وفق أهوائها الواقع الديموغرافي في البلاد، فمنذ تعديل الشيخ حمد للدستور في عام 2002، حصل الشيعة على مقاعد ومناصب وتمثيل أقل من السنة في هياكل الدولة المختلفة، بعيدا عن التوزيع الحقيقي للسكان الذي يميل كفته لصالح الشيعة.

ويتم توزيع المناصب الحكومية الرئيسية على الطائفتين بطريقة تفتقر إلى معايير متوافق عليها، وعادة ما ترجح الكفة لصالح الأسرة الحاكمة والسنة، كما يتم توزيع المقاعد البرلمانية بتشكيلة مسبقة: فرئيس مجلس النواب سني، ورئيس مجلس الشورى شيعي، وينتخب الأول من قبل البرلمان ويحظى بوزن شعبي أكبر، وهو مغزى تصميم فرزه سنيا، عبر إدارة العملية الانتخابية التي تضمن بروز أغلبية 22 سنيا مواليا، ومع ذلك فإن النظام يكيف نشاطه. ويتم تعيين رئيس مجلس الشورى من قبل الملك، ويعتبر أحد الأتباع المخلصين للنظام. ومنذ 2002، أصبح أمراً معتاداً وجود نائبين لمجلس الشورى، أحدهما سني والآخر شيعي، وفي أول فصل تشريعي لمجلس النواب المنتخب (2002-2006)، وعلى الرغم من الحضور الشيعي والمعارض الهزيل في المجلس (13 نائبا من أصل 40)، كان الرئيس سنيا ونائبه الأول شيعي، ونائبه الثاني سني.

في فترة الفصل التشريعي الثاني للبرلمان (2006-2010) غابت جمعية الوفاق الشيعية عن الجلسة النيابية الأولى التي يتم فيها انتخاب المناصب الرئيسية الثلاثة: رئيس البرلمان ونائبيه، فخسرت منصب النائب الأول المفترض أن يكون من نصيبها، لكنها ترأست لاحقاً، وكتعويض، ثلاث لجان برلمانية، فضمنت حضورا في مكتب المجلس المعبر نسبيا عن توازنات القوى، والمؤثر في رسم جدول أعمال المجلس ونهجه.

وفي بداية الفصل التشريعي الثالث عام 2010 كان رئيس مجلس النواب سنياً ونائبه الأول شيعياً ونائبه الثاني سنياً. وبسبب استقالة الأعضاء الوفاقيين الشيعة من البرلمان في فبراير 2011، احتجاجا على القمع العنيف للاحتجاجات في ذلك الوقت، فقد حازت الوفاق منصب النائب الأول للرئيس من ديسمبر 2010 إلى فبراير 2011 فقط. وإلى جانب تقاسم مناصب الرؤساء ونوابهم فإن اللجان الاقتصادية والتشريعية والخدمية مقسمة أيضا بين الطائفتين، ولا ينطبق ذلك على موظفي الأمانتين العامتين لغرفتي البرلمان (الشورى والنواب)، فغالبيتهم من السنة.

وصحيح أنه لا يوجد تقاسم حقيقي للسلطة بين السنة والشيعة، ولكن وجود هذه الأسهم الرمزية يعطي دليلاً على الوعي المستمر لجميع الأطراف السياسية بأن مختلف مكونات المجتمع ينبغي أن تشارك في المؤسسات التشريعية والتنفيذية. ومع ذلك، فإنه من المستحيل أن يُنظر للبرلمان كمؤسسة تقاسم للسلطة،

---

51 علي شقير، البحرين تبدأ بسحب الجنسية من المعارضين، المونيتور، 4، سبتمبر 2014. <http://goo.gl/3QF77R>51 في الآونة الأخيرة، كانت هناك أيضا حالات سحب الجنسية من المقاتلين السنة في صفوف داعش. راجع "البحرين تلغي جنسية 72 لأسباب أمنية"، رويترز، 31 يناير 2015. <http://goo.gl/b5Mbo0>

لأنه يكاد لا يمتلك أي سلطة تشريعية أو رقابية. وعلى مدى ربع قرن (1975-1995)، توزعت مناصب مجلس الوزراء بين شخصيات من السنة والشيعة وآل خليفة، كل يأخذ ما يقارب الثلث، ولكن في عام 1995 أخلّ الأمير بهذا التوازن، الذي كان مجرد شكل على أية حال، فالأسرة الحاكمة طالما كانت هي المسيطرة دائماً على القرار السياسي.

3 تقاسم السلطة في الخطاب السياسي منذ عام 2011

1.3 مطالب المعارضة واستيراتيجيات النظام

القسم الثاني من هذه الورقة، الذي تم استعراضه، أضاف لمحة عن عدد من الشواهد التاريخية لاقتسام شكلي، لكنه معبّر، للسلطة، يمكن أن تعطي إشارات للسيناريوهات المستقبلية، التي قد تنجح في ردم الهوَّة بين الفرقاء في البحرين. أما في القسم الثالث هذا فسوف نتعرض للنقاش ذاته حول مطالب المشاركة السياسية، ولكن بشكل أكثر تركيزا منذ اندلاع الثورة الشعبية في فبراير 2011. سوف نستعرض مطالب جماعات المعارضة وردة فعل النظام والموالين لها. ومن المؤكد أن تلك الخطابات المتعارضة كانت قد أظهرت مدى تفاقم المأزق السياسي، وعمق الانقسامات والتباينات في المجتمع البحريني، بسبب الانتماء والأصل، والثورة والنفوذ، وأيضا بسبب الاختلاف على أي هوية وتاريخ ومستقبل للبحرين يراد تثبيته ورسمه.

ثورة 14 فبراير في البحرين، كانت نتاجاً متسارعاً ومنطقيا لحالة السخط والشعور بالظلامة والاحتجاجات المتتالية. صحيح أنها كانت ثورة مفاجئة أو غير متوقعة، كما هو حال مجمل ثورات الربيع العربي، لكن الأرضية السياسية كانت مليئة بظواهر الغليان، فقبل انتخابات 23 أكتوبر 2010، كانت المطالبة السياسية والاحتجاجات وحالة الاحباط منتشرة، ومع ذلك، فإن حجم التظاهرات، ونوعية الشعارات، وانتباه العالم للاحتشاد في دوار اللؤلؤة في فبراير ومارس 2011، وردة فعل النظام المستنفرة، والتدخل العسكري لدول الخليج المجاورة، كل ذلك لم يسبق له مثيل في البحرين.

فبعد أسابيع قليلة من إطاحة التونسيين بالرئيس زين العابدين بن علي في 11 يناير 2011، وبعد أيام من ثورة 25 يناير التي أطاحت بالرئيس المصري حسني مبارك، أعلن مدونون مجهولون عن الدعوة لـ "يوم الغضب"، وذلك على موقع "ملتقى البحرين" على شبكة الإنترنت، تقليدا لأحداث مماثلة في دول عربية أخرى، ودعوا الجماهير لاقتراح مكان وموعد للاحتجاجات الشعبية. وعلى غرار ثورة 25 يناير التي التئمت في ميدان التحرير وسط القاهرة، اقترح المنظمون أماكن عديدة، واستعرضوا مواقعها، ومساحتها، ونوعية الخدمات المتوافرة بها، وحتى مدى توافر مواقف السيارات ودورات المياه، وأصبح المكان الأكثر تأييدا هو دوار اللؤلؤة في قلب المنامة، والتاريخ المتفق للخروج من أجلها هو 14 فبراير، المصادف للذكرى السنوية العاشرة للتصويت الشعبي على ميثاق العمل الوطني عام 2001.

خيبة الأمل تجاه فشل الإصلاحات الموعودة منذ عام 2001، وتدهور الوضع الإقتصادي، ونجاح الانتفاضات في تونس ومصر كلها أدت إلى تجمع حشد كثيف من السكان في ذلك اليوم وفي الأسابيع التالية، وقد تفاجأت الأسرة الحاكمة وخشيت من أن تتمكن المعارضة من الإطاحة بها وبسلطتها، لذا فإنها انتقمت بعملية أمنية عنيفة مستمرة حتى يومنا هذا، كي تجهض معاودة الكرة، وليس فقط اخماد الثورة القائمة. ودعمت قوات من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة للمخابرات المصرية والأردنية الحملة الأمنية التي بدأت في 14 مارس 2011. وقد كشف ما جرى ولاء

الأجهزة الأمنية البحرينية، التي تتألف أساساً من رجال الأمن السنة المجنسين من دول مختلفة، للمستفيد والراعي، وهو الملك، فيما أدى التحيز القوي لوسائل الإعلام والنظام القضائي إلى تسارع نفور المحتجين من النظام. أما عن الاستخدام المفرط للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان خلال الأشهر التالية فقد تم توثيقه أيضاً بشكل جيد جداً[52].

في فبراير 2011، شكلت ست جمعيات بحرينية، منها الإسلامية المعتدلة واليسارية والقومية، تحالفا معارضا، ضم: جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيعية، وهي أكبر جمعية سياسية في البلاد، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) ذات الاتجاه اليساري القومي، والمنبر التقدمي الديموقراطي اليسارية الهوى، والتجمع القومي الديمقراطي وهي بعثية، و جمعية الإخاء الوطني وهي تتشكل من العجم الشيعة، وجمعية التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي وهي يسارية قومية. وفي بيان مشترك طالب التحالف بإلغاء دستور 2002 الذي كان سبب خلاف دائم لأنه طمس مبادئ ميثاق العمل الوطني عام 2001، وأشار الحلف السداسي إلى أنه على الرغم من أن الدستور نص على أن نظام الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، ويقوم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية عن بعضها، فإن الممارسة أفرغت النصوص من مضمونها ومبادئها. وعلى غرار مطالب المحتجين في تونس ومصر، طالب التحالف بانتخاب مجلس تأسيسي يضم جميع المواطنين بغض النظر عن إنتماءاتهم الطائفية، تكون مهمته صياغة دستور جديد يجسد الخيار الشعبي، ويقر انتخاب برلمان من غرفة واحدة ذو سلطة تشريعية كاملة، وصلاحية تشكيل وانتخاب الحكومة بدون قيود[53].

2.3 تقاسم السلطة في خطاب الموالاة

بعد الاجهاز على الدّوار وفصل الآلاف من وظائفهم، دعا النظام إلى حوار التوافق الوطني، في 2 يوليو 2011، في محاولة لتجاوز مطالب المعارضة، حيث دُعي نحو 300 شخص للمشاركة، ووفقاً للبيانات الرسمية تم تخصيص 37٪ للمجموعات السياسية، و36٪ لمنظمات المجتمع المدني، و21٪ لقادة الرأي العام والشخصيات البارزة، و6٪ للإعلاميين[54]. وأعطيت أحزاب المعارضة 25 مقعدا فقط، وبعد أسبوعين من المشاورات، أي في 17 يوليو، أعلن خليل المرزوق، المتحدث باسم جمعية الوفاق في الحوار، الانسحاب من المحادثات بسبب "غياب التمثيل الشعبي الحقيقي". وفي بيان صدر في اليوم نفسه، اشتكت الوفاق أنها مُثلت بنسبة 6.1٪ من الأعضاء بينما كان نصيبها 64٪ من الأصوات في انتخابات 2010[55].

أفادت السلطات بأنه لا حاجة للتمثيل المتساوي في تلك المحادثات، لأنه لا يوجد تصويت فعلي على البنود، وسيتم اللجوء إلى مبدأ التوافق للوصول إلى التوصيات، ثم سيتم نقل التوافقات إلى الملك لاتخاذ القرار الذي يراه مناسباً، ولم توضح السلطات كيف ينبغي بلوغ التوافق أثناء المشاورات، ولا المعايير التي سيعتمدها الملك لقبول أو رفض النقاط المرفوعة له.

52 محمد شريف بسيوني وأخرون، تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، نوفمبر 2011.

53 6 جمعيات معارضة بحرينية تطرح مبادئ للحوار، الشرق الأوسط، 4، مارس 2011. <http://goo.gl/umr7VW>

54 وكالة أنباء البحرين، مراحل حوار التوافق الوطني وتنوع المشاركة ستساهم في نجاح الحوار والخروج بقواسم مشتركة، 21 يونيو 2011. <http://www.bna.bh/portal/news/461868>

55 فرانس 24، جمعية الوفاق الوطني المعارضة تنسحب من جلسات الحوار الوطني في البحرين، فرانس 24، 17 يوليو 2011. <http://goo.gl/l97rkV>

في 3 مايو 2012، أعلن الملك حمد إدخال تعديلات على دستور عام 2002، بناء على اقتراحات حوار التوافق الوطني، في محاولة للإيحاء باحداث إصلاحات والاستجابة لمطالب المعارضة. ووفقاً للمادة الدستورية المعدّلة رقم 46، ينبغي على مجلس النواب المنتخب الموافقة على بيان برنامج الحكومة، كي تنال الثقة، أما إذا رفض ثلثي أعضاء البرلمان ذلك، مرتين على التوالي، فيجب على الملك قبول استقالة الحكومة[56]، ومع ذلك، حافظت التعديلات على حق الملك في تعيين رئيس الوزراء وكافة الوزراء، وتعيين أعضاء مجلس الشورى، وحقه في الموافقة وإصدار القوانين، ورآسة الجهاز القضائي والجيش، وهنا رفضت المعارضة هذه الصيغة فورا[57].

في الجولة الثانية من حوار التوافق الوطني التي أعلنها الملك، والتي باشرت أعمالها في فبراير 2013، كانت المعارضة ممثلة بنسبة الثلث، واحتفظت الحكومة والبرلمانيين الموالين والحلفاء السياسيين بالثلثين الآخرين. وكرّرت المعارضة مطلبها في حقها بالتمثيل المتكافئ، الأمر الذي رُفض مرة أخرى من قبل النظام، لأن التوافق، كما يقول النظام، وليس التصويت، سيكون وسيلة لاتخاذ القرارات. وشكت المعارضة من انفرد النظام بإعداد أجندة الحوار الوطني وجدول أعماله، وأن الحكومة لها القول الفصل في جميع القرارات وتنفيذها في نهاية المطاف، وبعد انسحاب المعارضة عُلّقَ الحوار في يناير 2014 من جديد.

استمر ممثلو النظام وأعضاء الموالاة في محاولتهم تشويه مطالب المعارضة في المشاركة الفاعلة، بالتوازي مع الحملة العسكرية ضد القوى الداعية للتغيير، والسيطرة الحكومية على الحوار. وفي نوفمبر 2012 لم تر سميرة رجب، وزيرة الدولة لشؤون الإعلام وقتذاك، أن فكرة الحكومة المنتخبة جزء من شروط الديمقراطية في كل المجتمعات الديمقراطية، لأن كل ديمقراطية لديها معاييرها الخاصة[58]، حتى أنها اعتبرت مطالبة المعارضة بإنشاء المجلس التأسيسي إلغاء للدولة ومؤسساتها الدستورية[59]. كما رفضت الأطراف السياسية الموالية للنظام ـ المستفيدة من احتضان الدولة لها ـ فكرة الحكومة المنتخبة، ففي 20 فبراير 2014، أعلن تحالف الفاتح: "إن رؤيتنا تنص بوضوح أننا لا نقبل ما يسمى حكومة منتخبة تشكل من قبل الأطراف التي فازت في الانتخابات"[60]، وبالمثل، فإن الزعيم السني الرئيسي الداعم للنظام ورئيس تجمع الوحدة الوطنية عبد اللطيف المحمود، يقول أنه "وصل إلى طريق مسدود مع الجماعات المعارضة بسبب إصرارهم على إقامة المجلس التأسيسي لإجراء إصلاحات"، واعتبر مطالب المعارضة بأنها "مؤامرات" للإطاحة بالنظام الحالي، ونقض الدستور والإطاحة بالحكومة[61]. على نحو مماثل، رفض المحمود مطالب المعارضة في تشكيل حكومة منتخبة، فضلا عن رفضه تعديل الدوائر

56 مشروع مقارنة الدساتير، لمجموعة من المؤلفين، "دستور البحرين لعام 2002 مع التعديلات حتى عام 2012"، <https://www.constituteproject.org/constitution/Bahrain_2012.pdf>

57 قناة الجزيرة (الإنجليزية)، ملك البحرين يشرع في الإصلاحات البرلمانية، قناة الجزيرة الإنجليزية، 3 مايو 2012، <http://goo.gl/XrxVqH> ،وانظر أيضاً: عباس بوصفوان، البحرين: تعديلات دستورية هشة لا تجد صدى محليا او دوليا، مركز البحرين للدراسات في لندن، 29 مايو 2012، <http://www.bcsl.org.uk/arabic/?p=149>

58 سامي كمال، وزيرة الإعلام البحرينية سميرة رجب للأهرام: عروبة البحرين في خطر، الأهرام، 19 نوفمبر 2012. <http://www.ahram.org.eg/archive/Investigations/News/183787.aspx>

59 فيصل القاسم، البحرين.. انتفاضة شعبية أم صراع سياسي؟ (برنامج الاتجاه المعاكس)، الجزيرة نت، 29 أكتوبر 2011. <http://goo.gl/PVDQlO>

60 محرر الشئون المحلية، جمعيات "الفاتح" ترفض "الحكومة المنتخبة" وإطلاق سراح المحكومين"، صحيفة الوسط، 21 فبراير 2014. <http://www.alwasatnews.com/4185/news/read/859197/1.html> يشمل تحالف الفاتح الموالي للنظام الجماعات السياسية التالية: تجمع الوحدة الوطنية، جمعية المنبر الوطني الإسلامي، ميثاق العمل الوطني، التجمع الدستوري، الحوار الوطني، الشورى الإسلامية، والوسط العربي الإسلامي.

61 مكي حسن، رئيس تجمع الوحدة الوطنية: تراجعت آمالنا في إنهاء الأزمة، أخبار الخليج، 28 ديسمبر 2012. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/12698/article/67581.html>

الإنتخابية والنظام الإنتخابي إلى نظام يقول على أساس أصوات متساوية في الوزن لكل مواطن، والغرض من هذه المقترحات، بحسب ذكره، ستكون هيمنة طائفة واحدة على كافة السكان والمقدرات، وفي مثل هذه الحالة، فالطائفة السنية في البحرين تخاف من تكرار سيناريو مشابه لما حدث في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين[62].

علي أحمد، وهو زعيم الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في البحرين، متمثلة في جمعية المنبر الوطني الإسلامي، يرفض مطالب المعارضة أيضا، ويعتبر أن تشكيل حكومة منتخبة سابق لأوانه، ويجب تطبيقه فقط مع الأخذ بعين الإعتبار الوضع في منطقة الخليج، ولكنه يشير إلى ضرورة إيجاد آلية أفضل لتحقيق توافق في الآراء بشأن كيفية تشكيل الحكومة، استنادا إلى دستور 1973، الذي يتوقع من الأمير إجراء مشاورات تقليدية قبيل تشكيل الحكومة، ويمكن تقييم الوزراء بشكل فردي من أجل الحصول على الثقة من البرلمان[63]، ورغم أن هذا الإقتراح لا يزال يختلف عن فكرة البرلمان ذو السلطة المطلقة، خصوصا صلاحية انتخاب رئيس الحكومة من قبل كتلة الأغلبية في البرلمان، كما تدعو الوفاق، فإن رؤية أحمد تعد محاولة لاتخاذ موقف لا يغلق الباب أمام التعاطي مع مطالب المعارضة.

وقد أفاد مجلس الوزراء في 29 سبتمبر 2013، أن الحكومة نجحت في "إفشال كل المراهنات على أفكار السياسة الطائفية التي تقوم على الاقصاء أو الاجتثاث أو المحاصصة لأنها لم تسمح منذ البداية لمثل هذه الأفكار المتطرفة أن يكون لها مجال للتطبيق في الحياة السياسية في البحرين"[64]، وأكد وزير الداخلية، راشد آل خليفة، أن: "الشيعة في البحرين ليسوا حزبا، بل هم مواطنون، والدستور البحريني لا يفرق بين المواطنين"، ويحمّل "الإرهابيين الطائفيين المتطرفين" مسؤولية المطالبة بالمحاصصة الطائفية[65]. وردًا على انتقاد المعارضة البحرينية للتمييز الطائفي ضد الأغلبية الشيعية، وعدم تناسب عدد الوزراء الشيعة مقابل ثقلهم السياسي ومقابل السنة، عقَب سفير مملكة البحرين لدى الأمم المتحدة توفيق المنصور، قائلا: "عندما نطالب بعدد من الوزراء للطائفة، فنحن نطالب فعلا بالمحاصصة الطائفية، وأثبتت المحاصصة فشلها في جميع أنحاء الشرق الأوسط (...) هل حقا نريد تكرار التجارب الفاشلة في الدول الأخرى؟[66] وبالمثل، حذَرت الجماعات الموالية للحكومة، في بيان عن حوار التوافق الوطني، في فبراير 2013، من أن المحاصصة الطائفية من شأنها أن تحول البحرين إلى عراق و لبنان آخرين[67].

وفي الواقع، فإن الدوائر الإنتخابية الأربعين المطبقة، وبسبب الخلل الناتج عن تقسيمها لتكون 22 دائرة للسنة و18 دائرة للشيعة هي مبنية على المحاصصة الطائفية غير المعلنة، وليس على المساواة بين الأصوات بوزن صوت لكل مواطن، ولذا تنتج أقلية شيعية، على الرغم من أن غالبية السكان هم من الشيعة. وبالتالي، فإن بيان الحلفاء الموالين للحكومة حول رفض المحاصصة هو في الأساس رفض للتخلي عن الامتيازات الخاصة لطائفتهم، هذا واضح من بيان الجماعات الموالية للنظام والذي جاء فيه: "إن المحاصصة في الدوائر الإنتخابية هي الوتد التي يراد أن يغرس في قلب هذا الوطن، لذا يرفض

---

62 الجزيرة نت، التجمع البحريني يرفض حكومة منتخبة، الجزيرة نت، 15 يوليو 2011. <http://goo.gl/TCHFhR>

63 راشد الغايب، بيان الديوان الملكي جاء لطمأنة جميع المتحاورين.. تشكيل الحكومة المنتخبة سيجد معارضة في البحرين والخليج، صحيفة البلاد، 20 يناير 2014. <http://www.albiladpress.com/article230848-1.html>

64 وكالة أنباء البحرين (بنا)، مجلس الوزراء: لا إقصاء ولا طائفية ولا محاصصة في البحرين، صحيفة الوسط، 29 سبتمبر 2013. <http://goo.gl/lxc39I>

65 منى علي المطوع، وزير الداخلية.. مكاشفة لواقع الحل الأمني أمام المحاصصة الإرهابية، صحيفة الوطن، 11 أكتوبر 2013. <http://goo.gl/P1G13J>

66 سارة الرفاعي، البحرين ترفض المحاصصة الطائفية في التعيينات الوزارية، إيلاف، 9 أكتوبر 2013. <http://elaph.com/Web/Politics/2008/10/375847.htm>

67 عبيد السهيمي، البحرين: الورقة الثانية أمام حوار التوافق الوطني ترفض الطائفية والعنف والحكومة المنتخبة، الشرق الأوسط، 12 فبراير 2013. <http://goo.gl/YqKLZV>

تجمع الفاتح فكرة تغيير الدوائر الإنتخابية الأربعين، مع إمكانية تغيير حدود هذه الدوائر، على أن لا تقسم الدوائر بشكل محاصصة طائفية لاسترضاء بعض الجماعات والجمعيات السياسية، فإن هذا يهدد السلم الأهلي"[68].

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في مجلس الشورى عبد الرحمن جمشير، ينحو نفس الاتجاه: "هل هذا النوع من الديمقراطية التوافقية يصلح لمجتمعنا؟ هل هي مجدية في المجتمعات التي تطبقها؟ هل المحاصصة أفضل وسيلة لحل أي من القضايا؟ لم تتمكن لبنان أو العراق من الهروب من مشاكلهما وشهدنا تراجعا نحو الاقتتال الطائفي (...) صعود سلم الديمقراطية يجب أن يحدث خطوة خطوة"[69].

من خلال استقراء هذه التصريحات يتضح أن النظام لا يتبع مفهوما محددا للديمقراطية المتعارف عليها عالميا، وإنما الحكم الأبوي باستقطاب الجماعات، فهو يرفض مفهوم الديمقراطية التوافقي أو الأغلبي ويعتبرهما "تقنينا للطائفية" التي من شأنها السماح للأغلبية الشيعية بأن يكون لها وجود محدد مسبقا في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، كما يحاول خطاب الموالين تشويه منظومة الديمقراطية التوافقية أمام الرأي العام، لتبرير التمييز الطائفي، بعقلية متزمتة ومغالية.

ومع ذلك، يوجد بعض المثقفين الليبراليين، مثل هدى المحمود، التي تعتبر الديمقراطية التوافقية نموذجا مناسبا للتطبيق، وتقول بأن: "المجتمعات الخليجية غير متجانسة بل متضادة، فهناك مجتمعات تلعب فيها القبلية دورا مهما، كالسعودية والكويت، ومجتمعات تتفاعل بها الطائفية، وفي ظل الشبح المثير للرعب من ديمقراطية الأغلبية، تبدو الديموقراطية التوافقية حلا أمثل للمجتمعات المنقسمة"[70].

3.3 تقاسم السلطة في خطاب المعارضة

في حين تعتبر الحكومة وحلفاءها أي حديث عن الديمقراطية التوافقية بوابة نحو المحاصصة الطائفية، إلا أن هذه الصيغة وبالمثل لم تتبلور ضمن جدول أعمال المعارضة، التي تتجنب استخدام مصطلح "الديمقراطية التوافقية" في بياناتها المنشورة والنقاش العام، كما أن هذا المفهوم يبدو غير واضح للكثير من أعضائها، ولعامة الناس بصورة أكبر[71]، ففي العديد من الحالات رفضت الجمعيات المعارضة بشكل صريح المحاصصة الطائفية، مؤكدة على المطالبة بديمقراطية تقوم على المساواة بين المواطنين، ومبدأ صوت واحد لكل مواطن، لكن بالنظر إلى أن النظام الانتخابي النسبي القائم على الأغلبية دون خلل في رسم الدوائر، من شأنه إعطاء الامتياز للطائفة الشيعية، وهذا هو سبب رفض النظام له، فإنه يمكن للديمقراطية التوافقية أن تكون حلاً يأخذ بجدية مخاوف الطائفة السنية - المهيمنة اليوم - من التهميش في ظل تطبيق نظام ليبيرالي نسبي أو ديموقراطي أغلبي، وبالتالي، فإنه من المفيد أن نلقي نظرة على برامج وبيانات المعارضة من أجل تقييم قدرتها للوصول إلى اتفاق لتقاسم السلطة مع النظام.

في 12 أكتوبر 2011 وقعت خمس جمعيات معارضة وهي الوفاق، ووعد، والإخاء الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، والتجمع القومي الديمقراطي،على وثيقة المنامة التي اعتبروها "طريق

68 صلاح الجودر، أبناء الفاتح يقولون: باقون ولن نرحل، صحيفة الأيام، 28 يوليو 2011.

69 عبدالرحمن جمشير في مقابلة مع عباس بوصفوان، ابريل 2014.

70 هدى المحمود في مقابلة مع عباس بوصفوان، ابريل 2014.

71 مقابلات ومناقشات ومحادثات غير رسمية أجراها عباس بوصفوان.

البحرين إلى الحرية والديمقراطية"[72]. لخصت الوثيقة المطالب الرئيسية لما تسميه هذه القوى المجتمع القائم على المشاركة ومؤسسات الدولة الديمقراطية في التالي:

- حكومة منتخبة تمثل إرادة الشعب بدلاً من حكومة معينة (...)؛
- نظام انتخابي عادل يتضمن دوائر انتخابية عادلة تحقق المساواة بين المواطنين وفق المبدأ العالمي المتمثل في نظام صوت لكل مواطن (...)
- برلمان يتكون من غرفة واحدة تنفرد بكامل الصلاحيات التشريعية والرقابية والمالية والسياسية، لتحل محل البرلمان الحالي المكون من غرفتين، واحدة منتخبة وأخرى معينة.
- وجود نظام قضائي موثوق ومستقل (...)
- الأمن للجميع عبر مشاركة جميع مكونات المجتمع البحريني في مجالات الحياة المختلفة بما فيها تشكيل الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى (...)
- وبالإضافة إلى ذلك، فإنها طالبت بمجلس تأسيسي منتخب أو استفتاء شعبي لإعداد دستور جديد.[73]

في 29 مارس 2014، وقعت جماعات المعارضة بياناً أكدت فيها رفضها لـ "المحاصصة الطائفية والدينية، والتزامها بالاحتجاجات السلمية من أجل تحقيق المطالب الشعبية، كأي دولة ديمقراطية حديثة تقوم على المساواة في المواطنة"[74]، وذكر التجمع الوطني الديموقراطي الوحدوي، إحدى الجمعيات الموقعة على وثيقة المنامة في 22 مارس 2014 أن "النظام البحريني يمارس التمييز الممنهج في كافة القطاعات المدنية والعسكرية ضد أبناء الطائفة الشيعية (...) وإن الوحدوي يدعو إلى وقف سياسة التمييز الطائفي، رافضا فكرة التمييز ضد أي طائفة أو عرق، كما يرفض قيام حكومة محاصصة طائفية على الطريقة اللبنانية، بل يطالب بحكومة نيابية يشكلها نواب الشعب وفق أسس المواطنة الصحيحة"[75]، كما ذكرت جمعية وعد: "إن الحوار المطلوب يجب ألا يقوم على أسس المحاصصة والنظرة الطائفية"[76].

من خلال هذه البيانات يتضح بشكل جلي أن المعارضة تركز على الديمقراطية الكلاسيكية المتمثلة في صوت لكل مواطن والتي تتناسب مع تطلعاتها، وتخشى ذكر الديمقرطية التوافقية لأن لدى السلطات والموالين قدرة أكبر على حرفها عن مبتغاها، واعتبارها دعوة تقوم على المبادئ الطائفية.

وفي حال التركيز على الجمعيتين الأهم في المعارضة، الوفاق ووعد، نرى أنهما لا يتبنيان مفهوم الديمقراطية التوافقية، ففي النظام الأساسي لجمعية الوفاق المعد في 2005 والمعدل في 2008، وردت

72 جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وآخرون، وثيقة المنامة: طريق البحرين إلى الحرية والديمقراطية، وثيقة مشتركة أصدرتها الجمعيات السياسية المعارضة، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، 12 أكتوبر 2011. <http://alwefaq.net/cms/2011/10/12/5933>

73 جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وآخرون، وثيقة المنامة: طريق البحرين إلى الحرية والديمقراطية، مرجع سابق.

74 جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وآخرون، المعارضة تحذر من استمرار الحكم في رفض الحوار الجاد، جمعية العمل الوطني الدمقراطي (وعد)، 29 مارس 2014. <http://www.aldemokrati.org/details.php?artid=8015>

75 سليم ريشة، المعارضة البحرينية تحيي اليوم العالمي لمناهضة التمييز العنصري، عربي أونلاين، 5 أبريل 2014. <http://3arabionline.com/?page=article&id=13407>

76 صوت المنامة، "وعد" تدعو إلى مغادرة عقلية المراوحة واستخدام الحوار كورقة تكتيكية، صوت المنامة، 25 يناير 2014. <http://goo.gl/wma5i1>

كلمة "توافقية" في سياقين مختلفين: في الأولى أشارت إلى "ضرورة تطوير النّظام السياسي وإجراء تعديلات جوهريّة على الدّستور؛ لكي يكون دستورا مُتَوَافَقًا عليه بين الشّعب والحكم"، وفي المرة الثانية ورد في نظام الوفاق الأساسي "تشجيع جذب الاستثمار بما يتوافق مع قِيم المجتمع ومعتقداته، ويخدم الاقتصاد الوطنيّ"[77]، ويشير ذلك الى اعتقاد الوفاق بضرورة التحول التدريجي للنظام السياسي، بحيث يتوافق عليه كلا من الحكومة والشعب بما "يوفّر سُلطة تشريعيّة ورقابيّة منتخبة كاملة الصّلاحيّات، ويضمن فصلاً حقيقيًّا للسُّلطات، وصولاً إلى نظام ديمقراطيّ يضمن حريّة تشكيل الأحزاب السياسيّة، والتّداول السِّلمي للسُّلطة"[78].

أما جمعية وعد، التي تأسست في عام 2001، وهي الشريك الرئيسي لجمعية الوفاق في المعارضة والمكونة من أعضاء من شيعة وسنة، فتقترح أن يكون التحول ديناميكيًا، كما اقترحت الوفاق، و"ضرورة تطوير النظام السياسي ليحقق ما يصبو إليه الشعب من ملكية دستورية على غرار الديمقراطيات العريقة، وهذا الأمر يتطلب تعديلات دستورية جوهرية، يتضمن سلطة تشريعية منتخبة كاملة الصلاحيات وفصلاً حقيقياً للسلطات، والتداول السلمي للسلطة"[79].

مصطلح الديمقراطية التوافقية نادرًا ما تم الإشارة إليه في خطاب رجال الدين من قادة المعارضة، فلا أعلى سلطة دينية شيعية في البحرين، آية الله عيسى قاسم ولا ثاني أبرز شخصية، السيد عبد الله الغريفي، ذكرا المصطلح في خطب صلاة الجمعة، وذات الشيء ينطبق على السيد مجيد المشعل، رئيس المجلس الإسلامي العلمائي، وهو أكبر تجمع شيعي لرجال الدين النافذين وتم حله في يناير 2014 بتهمة "استغلاله في ممارسة النشاط السياسي بغطاء ديني طائفي"[80].

الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان، وهو من القلة من سياسيي المعارضة الذي ذكر في بعض الأحيان مصطلح الديمقراطية التوافقية، ففي خطاب ألقاه في أكتوبر 2012 أعلن أن "الديمقراطية التوافقية تضمن ألا تستأثر الأغلبية السياسية، أو طائفة بالقرار الوطني"، وعناصرها الأساسية هي: "انتخاب حكومة توافقية، ومشاركة جميع الطوائف في تعيين الحكومة، وفي صياغة الدستور واعتماده"[81].

رفضت الحكومة على الفور اقتراح سلمان من خلال وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف خالد بن علي آل خليفة، الذي"رفض رفضا قاطعا" أي"اقتراح طائفي"، واعتبر "المطالبة بتحويل البحرين إلى كانتونات طائفية (...) تمثل خروجا عن الثوابت والتاريخ الوطني، و تعبرعن اتجاه مناهض لفكر ومبادئ الدولة المدنية من خلال السعي لاستنساخ نماذج إقليمية قائمة على أسس طائفية مذهبية وممارسات المحاصصة والفيتو الطائفي في المشاركة والقرار السياسيين". وفي رده، لم يساوِ فقط بين الديمقراطية التوافقية والمحاصصة الطائفية، ولكن أيضًا وصفها بأنها "تهديد للسلم الأهلي والأمن القومي للمنطقة"، لأنها " تهدف إلى إلغاء مبدأ التوافق في إطاره الوطني الجامع، مقابل العمل على تصدير

77 جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، النظام الأساسي لجمعية الوفاق، المادة 5.6 ،6.10، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، 31 مايو 2008. <http://alwefaq.net/cms/about-alwefaq/statute>

78 جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، النظام الأساسي لجمعية الوفاق، مرجع سابق.

79 جمعية العمل الوطني الديموقراطي (وعد)، النظام الأساسي لجمعية (وعد)، جمعية العمل الوطني الديموقراطي (وعد)، 6 أكتوبر 2005. <http://www.aldemokrati.org/details.php?artid=29>

80 أ ف ب، محكمة بحرينية تقضي بحل مجلس لعلماء الشيعة وتصفية أمواله،، سي ان بي سي، 30 يناير 2014. <http://www.cnbcarabia.com/?p=135416>

81 حسن المدحوب، سلمان: نؤيد ديمقراطية توافقية تضمن ألا يستأثر أحد بالقرار الوطني، صحيفة الوسط، 19 أكتوبر 2012. <http://www.alwasatnews.com/3695/news/read/709853/1.html>

مفهوم التوافق في إطاره الطائفي الضيق"، واعتبرها بمثابة "المشروع الطائفي التآمري الذي يستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة ودول الخليج العربي"[82].

في اليوم نفسه، ردت جمعية الوفاق على كلام الوزير وانتقدت سوء فهمه لمواقفها، وجاء في البيان: "نتفق مع الوزير على أن البحرين بحاجة إلى عنوان المساواة بين المواطنين كأساس إلى بناء الدولة، ولكن هذا لن يتواءم مع واقع أن رئيس الوزراء وثلاثة من نوابه وكذلك وزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير المالية ووزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف ووزير الدفاع ورئيس هيئة شئون الإعلام ووزيرة الثقافة كلهم من عائلة آل خليفة، وفي الحقيقة فإن السلطة الحالية هي القائمة على التقسيمات الأسرية والطائفية"، كما ترى الوفاق أن "الديمقراطية التوافقية ضرورية في القرارات المصيرية مثل كتابة الدستور وتعيين رئيس الوزراء والتي تحتاج إلى أغلبية خاصة تفوق الأغلبية العادية وبما يصل إلى أكثر من 60 بالمئة، وذلك لضمان مشاركة جميع القوى السياسية الممثلة للمواطنين في اتخاذ القرارات المصيرية والهامة"[83].

وبالنسبة لعلي سلمان فإن الديمقراطية التوافقية تختلف عن الديمقراطية الكلاسكية، التي تستند إلى أغلبية خمسين زائد واحد، وهي (التوافقية) تستلزم أغلبية محددة كثلثي الأصوات لاتخاذ القرارات الكبرى، أو تلجأ إلى اعتماد حصص استنادا إلى مبدأ عدد السكان كما هو الحال في العراق، وقد توفر نسبا مئوية من المقاعد لمكونات محددة من المجتمع: كما هو الحال في بلجيكا وفي لبنان، وهذا النوع من الديمقراطية يبدو مناسبا للمجتمعات التعددية والتي لم ينضج فيها مفهوم المواطنة بعد في أوساط السكان والنخبة السياسية، ويؤمن سلمان أن النظام والموالين له "يرفضون التخلي عن إساءة استعمال السلطة والمنافع التي يحصلون عليها"، ولذلك، فهم يرفضون كلا من ديموقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية، في حين أن هذا النوع من الديمقراطية يمكن أن يطبق إذا كانت موازين القوى تسمح بذلك[84].

ولا يشير سلمان إلى مؤسسات محددة بإمكانها البدء بتطبيق نموذج التوافقية البحريني، وينطبق الشيء نفسه على حزبه جمعية الوفاق التي أصدرت عدة بيانات وتفسيرات مفصلة لمفاهيم الملكية الدستورية، ورفض العنف، والسلم، ومع ذلك، فإنها تتجنب الخوض في مفهوم الديمقراطية التوافقية، ومبادؤها وآثارها، كما لم تقترح الجمعية كيفية تطبيق حق النقض ومنح الجماعات حق إدراة شئونها الدينية والثقافية، وكلها أجزاء من نموذج الديمقراطية التوافقية، ومع ذلك، يمكن أن يكون هذا تكتيكا لابقاء الأبواب مفتوحة للتفاوض مع النظام، خاصة مع تمسك الطرفين بمبدأ "التوافق" الغامض والضبابي.

في ظل هذا التشكيك في مفهوم المحاصصة الطائفية، والإرباك بشأن مصطلح الديمقراطية التوافقية، وعدم اتفاق المعارضة على المطالبة بهذا النوع من الديمقراطية، والتأكيد على المواطنة، والحديث عن توافق الآراء، علق الأكاديمي والنائب السابق عن كلتة الوفاق، عبد علي محمد حسن متسائلا: "هل هناك حقا ديمقراطية توافقية؟ الديمقراطية تستند على مجموعة من القيم، والخلل بها يقود إلى اتفاق سياسي، بعيد كل البعد عن أي شكل من أشكال الديمقراطية"[85].

التحالف من أجل الجمهورية، والقوى المعارضة في المنفى تشكل كتلة أخرى من الجهات الفاعلة، وتتميز عن الجمعيات المعارضة المذكورة أعلاه بمطالبتهم باسقاط النظام، وهي مكونة من حركة حق للحريات والديمقراطية برئاسة حسن مشيمع، وتيار الوفاء الإسلامي برئاسة عبد الوهاب حسين - كلاهما

82 وكالة أنباء البحرين (بنا)، وزير العدل يرفض الطرح الطائفي لأمين عام الوفاق ويؤكد وجوب الإدانة الحاسمة ضد أعمال العنف ولإرهاب وانه لا مجال لمزيد من تضييع الوقت، وكالة أنباء البحرين (بنا)، 20 أكتوبر 2012.
<http://bna.bh/portal/news/530012>

83 جمعية الوفاق الوطني الأسلامية، المعارضة تدعو النظام لتقديم مصلحة شعب البحرين جميعا عبر التوافق السياسي والتحول نحو الديمقراطية الحق، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، 20 أكتوبر 2012. <http://alwefaq.net/cms/2012/10/20/7115/>

84 علي سلمان في مقابلة مع عباس بوصفوان، ابريل 2014.

85 عبدعلي محمد حسن في مقابلة مع عباس بوصفوان، ابريل 2014.

معتقلين منذ مارس 2011 وحكم عليهما بالسجن مدى الحياة - إضافة إلى حركة أحرار البحرين ومقرها لندن، وقائدها سعيد الشهابي المستقر في المهجر منذ نحو 40 عامًا، وقد اسقطت جنسيته في 2014.

عبد الغني الخنجر المتحدث باسم حركة حق، والمقيم حاليا في طهران، يرى أن الديمقراطية التوافقية ليست خيارًا مناسبًا للبحرين، ولكن على الرغم من ذلك فهو يعترف أن "هذا الخيار الديمقراطي يتناسب مع العديد من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية حرجة وتواجه تحديات عرقية طائفية، ومع ذلك، تختلف البحرين عن هذه الدول، كحكم قبلي أو عائلي، وعدم ادارتها من قبل حزب سياسي كغيرها من الدول، وإن الحكم في البحرين لا يقتصر على طائفة، وإنما لأسرة، لا تسمح لمكونات البلاد أن تكون جزء من السلطة، سواء كانوا من السنة أو الشيعة، وبناء على ذلك، فإن البحرين، ودول الخليج بشكل عام غير لائقة للديمقراطية التوافقية"[86].

المعارضة في المنفى – خصوصا المقيمة في لندن - تلقت دفعة جماهيرية وسياسية قوية بانطلاق انتفاضة 2011، ولكنها لم تتطرق في مناقشتها إلى الديمقراطية التوافقية، وبدلاً عن ذلك ركزت على قضايا جدلية: مثل إصلاح أو إسقاط النظام، فوائد ومخاطر عسكرة الثورة، فضلاً عن تأثيرات النفوذ الإقليمي والدولي بشأن الوضع في البحرين.

4 فرص وتحديات تقاسم السلطة في البحرين

لبنان والعراق دولتان تشبهان البحرين من حيث تنوع التركيبة العرقية والطائفية، والطائفية المسيسة، وقد كان لهما تأثير سلبي في الخطاب السياسي البحريني: فقد أساء النظام استخدام التجارب اللبنانية والعراقية، واستثمر المأزق العراقي العنيف كمثال ردع لعواقب الانتقال نحو الديمقراطية في البحرين، والتي في نهاية المطاف تمنح الشيعة القسم الأغلب في الحكومة، وينبه النظام إلى أن حزب الله الشيعي - مع الدعم الإيراني المعلن - استطاع بناء "دولة داخل الدولة" من خلال استغلال بيئة لبنان المفتوحة سياسيا.

الصورة السلبية للصراع في العراق ولبنان تقوّض جهود المعارضة الشيعية البحرينية لإقناع خصومهم، وكذلك القوى الاقليمية والدولية، على أنها سوف تتصرف بطريقة مختلفة في طلبها تشكيل دولة مدنية تقوم على المساواة في الحقوق والفرص لجميع المواطنين. وبدلاً من ذلك، يُشتبه في أن المعارضة ستهمش الجماعات الأخرى، كما هو الحال مع أهل السنة في العراق، وستبحث عن الدعم الإيراني، كما هو الحال مع حزب الله وبعض الأطراف العراقية. في حين أنه وبدلًا من التركيز على الجوانب المظلمة، يمكن للبحرين الاستفادة من المزايا والتعلم من أوجه القصور في التجربة اللبنانية والعراقية لتصميم ترتيب لتقاسم السلطة يفي باحتياجات البلد، فالبلدين حققا مكاسب كبيرة من جهة أخرى، كما هو الحال في لبنان التي استطاعت إحياء ترتيب لتقاسم السلطة، والذي رغم مشاكله، فقد ساعد في إنهاء الحرب الاهلية (1975-1990)، بينما في العراق وبسبب عدم وجود ضمانات لتقاسم السلطة فإن سيناريو تفككها إلى دولة كردية، شيعية، وسنية، مازال متداولا، بيد أنه من غير العلمي بمكان ردّ كل مشاكل العراق إلى نمط وإدارة الحكم السيء القائم في بغداد، وتجاهل الظروف المحيطة بالعراق وتدخلات القوى الدولية والإقليمية في شئونه. ولذا فإن هذه الأمثلة والتجارب يمكن أن تساعد الجهات الفاعلة في البحرين لتأخذ بأفضل العبر من كلتا الدولتين وصياغة أسس توافقية خاصة تتكيف مع الاحتياجات المحلية.

86 عبدالغني الخنجر في مقابلة مع عباس بوصفوان، ابريل 2014.

وعلى غرار النموذجين اللبناني والعراقي، يمكن رسم اتفاق مستقبلي لتقاسم السلطة في البحرين ينص على تعيين رئيس وزراء من الطائفة الشيعية، من قبل البرلمان المنتخب، وتعيين رئيس البرلمان من الطائفة السنية، ويمكن أن يتم تناوب المنصبين بين الطائفتين، ومن شأن ذلك أن يلزم الرئيسين بمراعاة تطلعات كل الكتل النيابية، كي يتم انتخابهما، إلى جانب تقليص سلطة الملك لتكون محدودة دستوريًا، بما يشبه المنصب الشرفي، فكلما قلت مسؤوليته ومسؤولية عائلته بخصوص القرارات اليومية، كلما كان باستطاعته تمثيل الهوية الوطنية، والتوسط أثناء بروز المواقف المتعارضة والمساعدة على التوصل إلى توافق. مع ذلك، لا بد من التنبه هنا إلى الجانب الآخر، حيث من شأن صيغه كهذه المخاطرة إلى الدخول في اشتباك بشأن أسس المنظومة بأكملها في حال لم يتم تبادل المناصب على نحو عادل، أو في حال طال أمد بقاء طرف في المنصب، لكن الأخطر هو تعطيل الحياة السياسية.

إن التشكيل السليم للمؤسسات العسكرية والنظام القضائي مسألة معقدة، ولكنها أساسية وضرورية في تحقيق السلام الداخلي والاستقرار، وتخضع المؤسسة العسكرية حالياً في البحرين لسيطرة كاملة من العائلة الحاكمة، وهي تتكون من السنة: الموالين والمجنسين، وقائمة على أساس الطاعة للقبيلة، ولا يوجد بها قائد شيعي واحد، بالإضافة إلى استبعاد الشيعة حتى كجنود[87]، لذا، بدلاً من التعاقد مع الأجانب السنة وتجنيسهم، يعتبر ادماج المواطنين الشيعة في جميع صفوف الجيش والقضاء، أمرا أساسيا لأي حل مستدام. وعلى النقيض من الصعوبات التي تواجه إعادة هيكلة مؤسسات القضاء والجيش، فإن منح الطوائف حق إدارة شئونها الثقافية والدينية، ضمن المقترح الأشمل للتوافق، سيكون من السهل تنفيذه نسبياً، حيث يستطيع كل مجتمع تولي أموره عبر من قبل المؤسسات الخاصه به.

إن البحرين بلد صغير في الحجم وعدد السكان، ويحيط بها لاعبين سياسيين كبار، تتباين مصالحهم المحلية والإقليمية، لذا فإن تضاريس البحرين الإقليمية وتأثير الجيوبوليتيك وتنافس دول الجوار تؤثر بقوة على أي حل إستراتيجي. فوجود المملكة العربية السعودية ودول الخليج من جانب وإيران على الجانب الآخر من البلاد له أهمية بالغة، وتشعر السعودية بالتهديد في حال ازدادت قوة الجهات الشيعية في البحرين، في حين أن مطالبتهم بمشاركة سياسية أوسع وبالملكية الدستورية يمكن أن تنتقل عدواها بسهولة إلى الدول المجاورة، وبخاصة لمحافظة القطيف الغنية بالنفط حيث يشكل الشيعة أغلبية السكان فيها. وعلاوة على ذلك، فإن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ستعتبر البحرين تحت السيطرة الشيعية وكأنها صوت لإيران، المنافس الإقليمي الأقوى لهم، وهذا ما يفسر سبب دعمهم في بعض الأحيان للمتشددين السلفيين والحركات الجهادية المناهضة للتهديد الشيعي المفترض، على الرغم من أن توسع نفوذ ومساحة "الدولة الإسلامية" في سوريا والعراق منذ 2013، قد أثبت بأن إستراتيجية كهذه بإمكانها زعزعة استقرار المنطقة برمتها، فالمقاتلين الذي يتلقون تدريبا عمليا الآن سيعودون في يوم ما من ساحات المعارك إلى بلدانهم الأصلية وسيطعنون في الحكومات التي يعتبرونها غير إسلامية[88].

على الجانب الآخر، ترى إيران "الخليج الفارسي" ساحة نفوذ لها تاريخيًا ومستقبليًا، ويشكل الشيعة، بما في ذلك السكان من ذوي الأصول الإيرانية قطاعات مؤثرة، في المجتمعات الخليجية المتعددة الأعراق. وبالنظر للسياسية السعودية المبنية أساسا على محاربة نفوذ إيران المتنامي، ترى الأخيرة أن هيمنة خصمها المعادي على ممالك الخليج الصغيرة تعيق علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع هذه الحكومات الملكية. في ظل هذا التناقض السعودي الإيراني، فأي نظام في البحرين لا يلتزم بمصالح كلا من البلدين الكبيرين، لن يكون قادرًا على البقاء لمدى طويل، إلا كدولة غير مستقرة، تابعة ومهددة.

---

87 عباس المرشد، المؤسسة البحرينية العسكرية: عقيدة الإقصاء والمحسوبية، مركز البحرين للدراسات في لندن، 15 يونيو 2013. <http://bcsl.org.uk/english/?p=150>

88 جورجيو كافييرو ودانيال واجنر، معضلة داعش في البحرين، هافينغتون بوست، 15 يناير 2015. <http://goo.gl/cRuqkw>؛ وانظر أيضاً: فاتن بوشهري، هل البحرين مستعدة لهجوم داعشي إرهابي؟، أصوات عالمية، 28 يونيو 2015. <https://goo.gl/SZsgKV>

لهذه الأسباب، يتوجب على القوى الإقليمية تحقيق مصلحتها المشتركة في المساعدة على إيجاد نظام سياسي يشمل الجميع، ويؤمن الاستقرار في البحرين، فأي طرف غير قادر على السيطرة على البلاد على المدى الطويل دون أن يعاني من تداعيات هائلة من الجانب الآخر، فمثلاً تخاطر السعودية من خلال دعمها لنظام الأقلية التي تستثني قطاعات عريضة من سكانها، بخلق أسوأ كوابيسها، وهو: مجتمع محروم من حقوقه الأساسية، متطرف، ذوهوية طائفية، يسهل عليه الاتصال بساحات خارجية من الخصام العرقي الطائفي سواء في العراق أو سوريا أو اليمن، في مقابل مناطق شاسعة ذات أغلبية شيعية من المملكة العربية السعودية، ويمكن أن يسهم ذلك في تحويل المنطقة إلى برميل بارود، ولا يحقق ذلك آمال إيران، فسيناريو هكذا سيعزز من صورتها السلبية كقوة إقليمية مهيمنة داعمة جزئياً للجماعات الشيعية في منطقة الخليج.

يمكن ادارة معضلة تدخل القوى الخارجية في الدول الصغيرة والمجتمعات المنقسمة بشكل أفضل من خلال ترتيب توافقي لتقاسم السلطة يوازن بين رؤى جماعات المصالح المختلفة، بحيث تستطيع البحرين تحويل المنافسة الإقليمية لصالحها، كأن توظف نفسها كمنطقة محايدة لتسهيل التجارة والتبادل الاقتصادي، والتنوع الثقافي والاجتماعي، وحتى كنموذج للوساطة السياسية المحتملة، مثلما تفعل عُمان حاليا.

إن استقرار البحرين سيمكنها من الإزدهار اقتصاديًا بسبب وفرة الموارد المالية والبشرية وموقعها الفريد، وعلاوة على ذلك، ينبغي على الغرب أن يكون له مصلحة مباشرة في تعزيز مثل هذا النظام الديمقراطي الشامل في المنطقة، والذي بإمكانه أن يكون قدوة لمجتمعات أخرى متعددة الأعراق، لا تزال تحكمها أنظمة استبدادية مطلقة، ولأن ممالك الخليج تعتمد على الحماية السياسية والعسكرية الغربية، فإنها يمكن أن تُدفع لقبول مثل هذا الحل الوسط للبحرين، على الرغم من أنه يتناقض مع أفكارها.

في الوقت الراهن، من الواضح أن القوى الإقليمية تعمل على الحد من فرص التحرك نحو ديمقراطية ليبرالية حديثة في البحرين، تعتمد مبدأ صوت واحد لكل مواطن، لأن من شأن ذلك تغيير ميزان القوى لصالح الأغلبية الشيعية، ومع ذلك، فإن تقاسم السلطة بإمكانه أن يقدم بديلاً معقولاً لديمقراطية الأغلبية، ويتضمن ذلك التوافق على حصص صريحة وكذلك مجموعة من الضوابط والتوازنات، ضمن عملية ديمقراطية شفافة، بدلاً من تغييب الشرعية الشعبية وإبقاء الاختلافات كمادة للطعن بين أصحاب النفوذ بسبب أصولهم المذهبية والعرقية، وتباين المصالح السياسية والاقتصادية لكل طرف.

إن توزيع المقاعد في البرلمان والوزارات، ومناصب الصف الأول تبعاً للتمثيل النسبي أو أسهم متكافئة ثابتة متفق عليها، أو توزيعها بنسبة 55:45 بين الطائفتين السنية والشيعية يمكن أن يكون خيارًا صالحا للبحرين، كما أن الحكومات الإئتلافية ومنح حق النقض للأقلية يضمن عدم استبعاد أي مجموعة بقرارات من قبل الأغلبية، وهذا من شأنه تقليل الحوافز للتلاعب في التركيبة السكانية وتوفير المنطق السليم لمبدأ المواطنة المتساوية لجميع البحرينيين.

لكن، لعل السؤال الأكثر حيرة لتحقيق تقاسم السلطة في البحرين هو أي في الكيانات ينبغي أن تتشارك عائلة آل خليفة: هل ضمن الجماعات المتشاركة على أساس الهوية العرقية الطائفية، وفي حالة البحرين المجتمعات المسلمة السنية والشيعية؟ مع وجود مؤشر مغاير وهو حقيقة أن العائلة الحاكمة لا يمكن اعتبارها النخبة الممثلة للطائفة السنية، فضلا عما تراه من حق تاريخي لها في الحكم، المدعوم خليجيا، ولذلك، فإن التقسيم الثلاثي للسلطة بين الطائفتين بالإضافة إلى الأسرة الملكية كان قد أدخل في البرلمانات والحكومات منذ عام 1973، ويبدو أن هذا الخيار عملي بشكل أكبر، وعلاوة على ذلك، فإن الأقليات الصغيرة الحجم مثل المسيحية واليهودية قد تطالب بأسهم خاصة بها من التمثيل. مع ذلك لابد من الإشارة إلى أن الطائفية ليست هي خط الانقسام الأساسي الوحيد، فنتيجة لعوامل تاريخية، تنقسم الجماعات السنية والشيعية إلى مزيد من المكونات العربية والفارسية، كما يتقسم الناس أيضًا لأسباب اجتماعية-اقتصادية وسياسية وآيديولوجية: بين سكان المدينة وسكان القرى؛ إلى جانب الاختلافات في

الرخاء والتعليم والمهنة؛ الانحياز السياسي الاشتراكي أو الليبرالي، المنفتح أو المحافظ؛ الملكيين والجمهوريين؛ العلمانيين أو الدينيين، المعتدلين أو الأصوليين، وعلى الرغم من أن الطائفية تهيمن بشدة على بناء الهوية الحالي، فإن كل هذه الإنشقاقات يمكن أن تقطع الفجوة الثنائية بين السنة والشيعة في التشكيلات السياسية في المستقبل، كما حصل في الماضي. إن الديمقراطية الليبرالية التوافقية وكذلك نظرية المحورية التوافقية تدعمان الهويات المتداخلة لأنها قد تساعد على التغلب على الانقسام الثنائي بين السنة والشيعة.

5 اقتسام السلطة عوضا عن الكوارث

كما هو الحال في العديد من دول الشرق الأوسط، تستند السلطة في البحرين في تثبيت حكمها واحتكارها الموارد على سياسة "فرق تسد"، التي توفر امتيازات الولاء، المبدأ الذي يعزز الانتماء الطائفي، كما هي أوضاع أي مجتمع منقسم بعمق، وذلك حين تعطي العائلة الخليفية الحاكمة امتيازات خاصة للجماعات السنية الموالية على حساب الشيعة. وقد أحيا الربيع العربي الاحتجاجات الشعبية ضد التمييز ونشّط من مطالب المشاركة الواسعة. وصحيح أنه لا يمكن لأي عنصر سياسي فاعل أن يتحدى ويرفض الديموقراطية علناً، إلا أن التركيبة الديمغرافية تدفع الأفراد من الطائفتين لاتباع حسابات مختلفة اعتمادًا على المصالح الناتجة من نوع الديمقراطية المتوخاة: الغالبية الشيعية تفضل نظاما انتخابيا بواقع صوت لكل مواطن، مع أكبر عدد ممكن من المؤسسات القائمة على التصويت الشعبي، لأن هذا يمكنهم من استعراض عددهم، وعلى الجانب الآخر، تخشى الأقلية السنية من السيطرة الشيعية، وتميل نحو تأييد الديمقراطية الشكلية الموجهة، التي تحد من النطاق الشعبي في صنع القرار وتوازن أقليتهم العددية.

وينعكس الانقسام الطائفي على مواقف الأطراف السياسية بشأن فكرة اقتسام السلطة، وعلى الرغم من إن أغلبية السياسيين والجماعات، سواء من النظام أو من الموالين أو من المعارضين يرفضون فكرة "المحاصصة الطائفية" إلا أن أسبابهم للرفض تعكس اختلافا بيّنا ومصلحيا، فالنظام ومؤيديه من السنة يدافعون عن الهيكل الراهن للسلطة بسبب نظام الامتيازات الذي يميل لصالحهم، في حين لا تتحدث المعارضة ذات الأغلبية الشيعية عن المحاصصة الرسمية كخيار للحل، وتطالب بصوت لكل مواطن، لأن هذا سيعطي أفضلية لأغلبيتهم الديمغرافية.

أما العائلة الحاكمة فهي متورطة في الصراع، بل وتقود النظام ضد المعارضة ذات الأغلبية الشيعية، وهذا يهز دور زعيم العائلة: الملك، بوصفه المأمول رمزا للوحدة الوطنية. وتسيء العائلة الحاكمة استخدام الثروة والسلطة حين تستثمرها كأداة لمكافأة الولاء، وهذا الاستثمار المضر وطنيا، وغير المنتج اقتصاديا، يضاف إليه قمع المعارضة يهددان الاقتصاد ويهدران الثروة الوطنية، فالتدابير الأمنية تستهلك كميات هائلة من الموارد، فيما السكان الشيعة معرقلون في انتاجيتهم الاقتصادية.

ويحاول النظام إدارة وضعه المتصف بالأقلية العددية من خلال سياسة تجنيس المسلمين السنة، في حين أن هذه الاستيراتيجية وعلى المدى الطويل ستتعارض مع مصالح البحرينيين السنة وستقلص من فوائدهم، نتيجة مشاركتهم من قبل القادمين الجدد، الذين يتم تحفيزهم للتقدم بطلب الحصول على الجنسية عن طريق إعانات عالية، وفي الوقت نفسه، فالعديد من سنة البحرين الأصليين هاجروا إلى دول الخليج الأخرى، خاصة إلى قطر، حيث تبدو الفرص أفضل هناك.

وليس لدى الأغلبية الشيعية حليف اقليمي أو عالمي يمكن أن يساعدهم على قلب الطاولة، بل إن التغيير الدراماتيكي لصالح الشيعة قد يقود البلاد إلى حرب أهلية طائفية، فالنخبة الحاكمة والأنظمة الملكية المجاورة بالإضافة إلى السلفيين الراديكاليين لن يقبلوا باستيلاء الشيعة على السلطة من دون قتال.

إن هذه الورقة تهدف أيضاً لإثبات أن الصراع بين الأطراف الثلاثة - العائلة الخليفية وجماعات السنة وجماعات الشيعة – يتم تحديدها من خلال النظرة الضيقة والأنانية، وباختصار يمكن القول أن المتمصلحين من ذوي النزعة العرقية والطائفية يعتبرون النزاع لعبة محصلتها صفر، وتراهم يقاتلون من أجل مصالح فئوية، ويلعبون دور المخربين في أي عملية تهدف للوصول لحل وسط. وعلى الجانب الآخر هناك من يدرك أن الحل الوسط يمكن أن يخلق ديناميكية تمكن للجميع من الربح، وإذا كان باستطاعة هؤلاء الإصلاحيين تجاهل ذواتهم فإن نبوءة تقاسم السلطة بإمكانها أن تظهر للعيان وتصبح خيارًا قابلاً للتطبيق.

إن المباراة النهائية للصراع على السلطة في البحرين لا تزال مفتوحة، ولكن قواعد اللعبة يجب تحديدها اليوم.

For an English version of this WP see <https://giga.hamburg/de/system/files/publications/wp280_busafwan-rosiny.pdf>. For a similar topic see, Rustum Mahmoud and Stephan Rosiny: *Opposition Visions for Preserving Syria's Ethnic-Sectarian Mosaic*, online: <https://giga.hamburg/de/system/files/publications/wp279_mahmoud-rosiny.pdf>.

المراجع

الجهاز المركزي للمعلومات (مملكة البحرين)، نتائج تعداد 2010، الجهاز المركزي للمعلومات، 15 أبريل 2015، <http://www.census2010.gov.bh/results_en.php>

محمد شريف بسيوني وآخرون، تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، 23 نوفمبر 2011، 11، 1 <http://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf>.

بي بي سي، مطالب هيئة الاتحاد الوطني (تقرير مرئي)، مارس 1956، <https://www.youtube.com/watch?v=lFM7HJcwgOY>

هاني الفردان، مهرجان تكريم أعضاء هيئة الاتحاد الوطني.. الوحدة الوطنية ونبذ التمييز الطائفي، صحيفة الوسط، 11 أكتوبر 2002، <http://www.alwasatnews.com/35/news/read/119244/1.html>

زوي هولمان، إيران والسؤال البحريني: استراتيجية أم طائفية، مركز البحرين للداراسات في لندن، نوفمبر 2013. <http://www.bcsl.org.uk/arabic/?p=194>

مجلس الأمن، القرار 278، الأمم المتحدة، 11 مايو 1970، <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/278>

عيسي إبراهيم، دراسة حول الدستور البحريني، الحوار المتمدن، 31 مايو 2004، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=18798>

دستور دولة البحرين، ديسمبر 1973، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c4ffb6f9-4ebe-422f-800b-a18e12b39c6a>

ميثاق العمل الوطني، 14 فبراير 2001، <http://www.shura.bh/LegislativeResource/Charter/Pages/default.aspx>

دستور مملكة البحرين، 14 فبراير 2002، <http://www.shura.bh/LegislativeResource/Constitution/Pages/default.aspx>

عباس بوصفوان، بنية الاستبداد في البحرين: قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة، مركز البحرين للداراسات في لندن، توزيع: بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، فبراير 2015، ص 50-52.

صلاح البندر، البحرين: الخيار الديموقراطي وآلية الإقصاء، 2006. <http://www.bahrainrights.org/en/node/528>

عباس بوصفوان، إعادة هيكلة النخبة الشيعية الموالية، مرآة البحرين، 18 أكتوبر 2012. <http://abbas-alsameea.no-ip.info/news/11613.html>

حسن العالي، أنماط النمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013. <http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/4/21/201342111732298734economic%20growth%20in%20Gulf%20Council%20.pdf>

أماني المسقطي، سلمان يواجه عطية الله بـ «الزيادة السكانية غير الطبيعية».. 82 ألف مجنَّس في البحرين، صحيفة الوسط، 6 فبراير 2008، <http://www.alwasatnews.com/1979/news/read/276760/1.html>

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، الوفاق: إستمرار عمليات التجنيس تؤكد عزم السلطة باستبدال الشعب، جمعية الوفاق، 12 يوليو 2011، <http://alwefaq.net/cms/2011/07/12/5730/>

يو بي أي، البحرين تمنح جنسيتها لـ 240 بريطانيا، القدس العربي، 13. مايو 2013. <http://www.alquds.co.uk/?p=43599>

علي العليوات، لا صحة لتجنيس البحرين لـ 5000 سوري، صحيفة الوسط، البحرين، 24. سبتمبر 2012. <http://bit.ly/1IZ0I6V>

صحيفة الشرق الأوسط، 6 جمعيات معارضة بحرينية تطرح مبادئ للحوار، صحيفة الشرق الأوسط، 4 مارس 2011. <http://goo.gl/umr7VW>

وكالة أنباء البحرين (بنا)، مراحل حوار التوافق الوطني وتنوع المشاركة ستساهم في نجاح الحوار والخروج بقواسم مشتركة، 21 يونيو 2011. <http://www.bna.bh/portal/news/461868>

فرانس 24، "جمعية الوفاق الوطني" المعارضة تنسحب من جلسات الحوار الوطني في البحرين، فرانس 24، 17 يوليو 2011. <http://goo.gl/l97rkV>

عباس بوصفوان، البحرين: تعديلات دستورية هشة لا تجد صدى محليا او دوليا، مركز البحرين للدراسات في لندن، 29 مايو 2012، <http://www.bcsl.org.uk/arabic/?p=149>

سامي كمال، وزيرة الإعلام البحرينية سميرة رجب للأهرام: عروبة البحرين في خطر، صحيفة الأهرام، 19 نوفمبر 2012. <http://www.ahram.org.eg/archive/Investigations/News/183787.aspx>

فيصل القاسم، البحرين.. انتفاضة شعبية أم صراع سياسي؟ (برنامج الاتجاه المعاكس)، الجزيرة نت، 29 أكتوبر 2011. <http://goo.gl/PVDQlO>

محرر الشئون المحلية، جمعيات "الفاتح" ترفض "الحكومة المنتخبة" وإطلاق سراح المحكومين"، صحيفة الوسط، 21 فبراير 2014. <http://www.alwasatnews.com/4185/news/read/859197/1.html>

مكي حسن، رئيس تجمع الوحدة الوطنية: تراجعت آمالنا في إنهاء الأزمة، صحيفة أخبار الخليج، 28 ديسمبر 2012. <http://www.akhbar-alkhaleej.com/12698/article/67581.html>

الجزيرة نت، التجمع البحريني يرفض حكومة منتخبة، الجزيرة نت، 15 يوليو 2011. <http://goo.gl/TCHFhR>

راشد الغايب، بيان الديوان الملكي جاء لطمأنة جميع المتحاورين.. تشكيل الحكومة المنتخبة سيجد معارضة في البحرين والخليج، صحيفة البلاد، 20 يناير 2014. <http://www.albiladpress.com/article230848-1.html>

وكالة أنباء البحرين (بنا)، مجلس الوزراء: لا إقصاء ولا طائفية ولا محاصصة في البحرين، صحيفة الوسط، 29 سبتمبر 2013. <http://goo.gl/lxc39I>

منى علي المطوع، وزير الداخلية.. مكاشفة لواقع الحل الأمني أمام المحاصصة الإرهابية، الوطن، 11 أكتوبر 2013. <http://goo.gl/P1G13J>

سارة الرفاعي، البحرين ترفض المحاصصة الطائفية في التعيينات الوزارية، إيلاف، 9 أكتوبر 2013. <http://elaph.com/Web/Politics/2008/10/375847.htm>

عبيد السهيمي، البحرين: الورقة الثانية أمام حوار التوافق الوطني ترفض الطائفية والعنف والحكومة المنتخبة، صحيفة الشرق الأوسط، 12 فبراير 2013. <http://goo.gl/YqKLZV>

صلاح الجودر، أبناء الفاتح يقولون: باقون ولن نرحل، صحيفة الأيام، 28 يوليو 2011.

جمعية الوفاق الوطني والإسلامية وآخرون، وثيقة المنامة: طريق البحرين إلى الحرية والديمقراطية (وثيقة مشتركة أصدرتها الجمعيات السياسية المعارضة)، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، 12 أكتوبر 2011. <http://alwefaq.net/cms/2011/10/12/5933>

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وآخرون، المعارضة تحذر من استمرار الحكم في رفض الحوار الجاد، جمعية العمل الوطني الدمقراطي (وعد)، 29 مارس 2014.
<http://www.aldemokrati.org/details.php?artid=8015>

سليم ريشة، المعارضة البحرينية تحيي اليوم العالمي لمناهضة التمييز العنصري، عربي أونلاين، 5 أبريل 2014. <http://3arabionline.com/?page=article&id=13407>

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وآخرون، المعارضة تحذر من استمرار الحكم في رفض الحوار الجاد، جمعية العمل الوطني الدمقراطي (وعد)، 29 مارس 2014.
<http://www.aldemokrati.org/details.php?artid=8015>

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، النظام الأساسي لجمعية الوفاق، المادة 5.6، 6.10، 31 مايو 2008.
<http://alwefaq.net/cms/about-alwefaq/statute>

جمعية العمل الوطني الديموقراطي (وعد)، النظام الأساسي لجمعية (وعد)، 6 أكتوبر 2005.
<http://www.aldemokrati.org/details.php?artid=29>

أ ف ب، محكمة بحرينية تقضي بحل مجلس لعلماء الشيعة وتصفية أمواله، سي ان بي سي، 30 يناير 2014. <http://www.cnbcarabia.com/?p=135416>

حسن المدحوب، سلمان: نؤيد ديمقراطية توافقية تضمن ألا يستأثر أحد بالقرار الوطني، صحيفة الوسط، 19 أكتوبر 2012. <http://www.alwasatnews.com/3695/news/read/709853/1.html>

وكالة أنباء البحرين (بنا)، وزير العدل يرفض الطرح الطائفي لأمين عام الوفاق ويؤكد وجوب الإدانة الحاسمة ضد أعمال العنف ولإرهاب وانه لا مجال لمزيد من تضييع الوقت، وكالة أنباء البحرين (بنا)، 20 أكتوبر 2012. <http://bna.bh/portal/news/530012>

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، المعارضة تدعو النظام لتقديم مصلحة شعب البحرين جميعا عبر التوافق السياسي والتحول نحو الديمقراطية الحق، جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، 20 أكتوبر 2012.
<http://alwefaq.net/cms/2012/10/20/7115/>

عباس المرشد، المؤسسة البحرينية العسكرية: عقيدة الإقصاء والمحسوبية، مركز البحرين للدراسات في لندن، 15 يونيو 2013. <http://bcsl.org.uk/english/?p=150>

Bibliography

All Internet sources were last accessed on 27 October 2015.

Al Jazeera. 2012. "Bahrain King Enacts Parliamentary Reforms," May 3. Online: <http://goo.gl/XrxVqH>.

BBC. 1956. "Bahrain Documentary," March. Online: <www.youtube.com/watch?v=lFM7HJcwgOY>.

BBC News. 2012. "Bahrain Revokes 31 Opposition Activists' Citizenship," November 7. Online: <www.bbc.com/news/world-middle-east-20235542>.

BICI. 2011. "Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry." Online: <www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf>.

Busafwan, Abbas. 2012. *Bahrain: "Fragile" Constitutional Amendments Boosting up the Crisis, and Not Resonating Locally and Internationally*. Edited by BCSL (Bahrain Centre for Studies in London). London. Online: <http://bcsl.org.uk/english/?p=32>.

Bushehri, Faten. 2015. "Is Bahrain Prepared for an ISIS Terror Attack?" *Global Voices*. June 28. Online: <https://goo.gl/SZsgKV>.

Cafiero, Giorgio, and Daniel Wagner. 2015. "Bahrain's Daesh Dilemma." *Huffington Post*, January 15. Online: <http://goo.gl/cRuqkw>.

Comparative Constitutions Project, ed. 2002. "Bahrain's Constitution of 2002 with Amendments through 2012." Online: <www.constituteproject.org/constitution/Bahrain_2012.pdf>.

Fuccaro, Nelida. 2009. *Histories of City and State in the Persian Gulf: Manama since 1800*. Cambridge: Cambridge University Press.

Gengler, Justin. 2011. *Ethnic Conflict and Political Mobilization in Bahrain and the Arab Gulf*. University of Michigan. Online: <http://goo.gl/8ogEUp>.

—. 2013. "Royal Factionalism, the Khawalid, and the Securitization of 'the Shīʿa Problem' in Bahrain." *Journal of Arabian Studies* 3 (1): 53–79. doi:10.1080/21534764.2013.802944.

—. 2015. *Group Conflict and Political Mobilization in Bahrain and the Arab Gulf: Rethinking the Rentier State*. Bloomington: Indiana University Press.

Hartmann, Christof. 2001. "Bahrain." *Elections in Asia and the Pacific: A Data Handbook : Volume I: Middle East, Central Asia, and South Asia*, edited by Dieter Nohlen, Florian Grotz, and Christof Hartmann, 49–56. Oxford: Oxford University Press.

Horowitz, Donald L. 1985. *Ethnic Groups in Conflict*. Berkeley, California: University of California Press.

—. 2008. "Conciliatory Institutions and Constitutional Processes in Post-Conflict States." *William and Mary Law Review* 49: 1213–1248.

ICL, International Constitutional Law. "Bahrain Constitution 1973." Online: <www.servat.unibe.ch/icl/ba01000_.html>.

——. "Bahrain Constitution 2002." Online: <www.servat.unibe.ch/icl/ba00000_.html>.

Kingdom of Bahrain, Central Informatics Organization. 2015. "Census Results 2010". Online: <www.census2010.gov.bh/results_en.php> (27 October 2015).

Lijphart, Arend. 1969. "Consociational Democracy." *World Politics* 21 (2): 207–225. doi:10.2307/2009820.

——. 1977. *Democracy in Plural Societies. A Comparative Exploration*. New Haven, London: Yale University Press.

Mahdi, Mazen. 2010. "Bahrain Revokes Citizenship of Shiite Cleric." *The National*, September. Online: <http://goo.gl/GKqcXs>.

Manama Document (English). 2011. "Manama Document. Bahrain's Road to Freedom and Democracy. A Joint Document by Opposition Political Societies." Online: <http://alwefaq.net/cmsen/2011/10/12/5934/>.

McCulloch, Allison. 2012. "Consociational Settlements in Deeply Divided Societies: The Liberal-Corporate Distinction." *Democratization* 21 (3): 501–518. doi:10.1080/13510347.2012.748039.

Mdaires, Falah al-. 2002. "Shi'ism and Political Protest in Bahrain." *Digest of Middle East Studies* 11 (1): 20–44. doi:10.1111/j.1949-3606.2002.tb00440.x.

Murshed, Abbas al-. 2013. "Bahraini Military Institution: Doctrine of Exclusion and Clientelism." *Bahrain Centre for Studies in London - BCSL*. June 15. Online: <http://bcsl.org.uk/english/?p=150>.

Qubain, Fahim. 1955. "Social Classes and Tensions in Bahrain." *The Middle East Journal* 9 (3): 269–280.

Reuters. 2015. "Bahrain Revokes Nationality of 72 on Security Grounds," January 31. Online: <http://goo.gl/b5Mbo0>.

Shucair, Ali. 2014. "Bahrain Begins to Revoke Dissidents' Citizenship." *Al-Monitor*, September 4. Online: <http://goo.gl/3QF77R>.

Tariq Alhasan, Hasan. 2011. "The Role of Iran in the Failed Coup of 1981: The IFLB in Bahrain." *The Middle East Journal* 65 (4): 603–617. doi:10.3751/65.4.15.

United Nations Security Council. 1970. "Resolution 278." Online: <http://goo.gl/oEPqUd>.

wikisource.org, ed. 2001. "National Action Charter." Online: <http://en.wikisource.org/wiki/National_Action_Charter_of_Bahrain>.

Wolff, Stefan, and Christalla Yakinthou. 2012. *Conflict Management in Divided Societies: Theories and Practice*. New York: Routledge Chapman and Hall.



Recent Issues

No 280 Abbas Busafwan and Stephan Rosiny: Power-Sharing in Bahrain: A Still-Absent Debate, November 2015

No 279 Rustum Mahmoud and Stephan Rosiny: Opposition Visions for Preserving Syria's Ethnic-Sectarian Mosaic, October 2015

No 278 Miguel Rodriguez Lopez, Daniele Vieira do Nascimento, Daniela Garcia Sanchez, and Martha Bolivar Lobato: Disabling the Steering Wheel?, National and International Actors' Climate Change Mitigation Strategies in Latin America, September 2015

No 277 Christian von Soest and Julia Grauvogel: How Do Non-Democratic Regimes Claim Legitimacy? Comparative Insights from Post-Soviet Countries, August 2015

No 276 Jörg Wischermann, Bui The Cuong, Nguyen Quang Vinh, Dang Thi Viet Phuong, Nguyen Thi Minh Chau: Under the State's Thumb: Results from an Empirical Survey of Civic Organizations in Vietnam, July 2015

No 275 Carlo Koos: What Do We Know About Sexual Violence in Armed Conflicts? Recent Empirical Progress and Remaining Gaps in Peace and Conflict Research, June 2015

No 274 André Bank and Mirjam Edel: Authoritarian Regime Learning: Comparative Insights from the Arab Uprisings, June 2015

No 273 Marina Dodlova and Anna Giolbas: Regime Type, Inequality, and Redistributive Transfers in Developing Countries, May 2015

No 272 Michael Wahman and Matthias Basedau: Electoral Rentierism? The Cross-National and Subnational Effect of Oil on Electoral Competitiveness in Multiparty Autocracies, April 2015

No 271 Alexander de Juan: Extraction and Violent Resistance in the Early Phases of State-Building: Quantitative Evidence from the Maji Maji Rebellion, 1905–1907, April 2015

No 270 Michael Wahman: Nationalized Incumbents and Regional Challengers: Opposition- and Incumbent-Party Nationalization in Africa, April 2015

No 269 Luis Leandro Schenoni: The Brazilian Rise and the Elusive South American Balance, March 2015

No 268 Pascal Abb and Georg Strüver: Regional Linkages and Global Policy Alignment: The Case of China–Southeast Asia Relations, March 2015

All GIGA Working Papers are available free of charge at <www.giga.hamburg/workingpapers>.
For any requests please contact: <workingpapers@giga.hamburg>.
WP Coordinator: Melissa Nelson

GIGA German Institute of Global and Area Studies / Leibniz-Institut für Globale und Regionale Studien
Neuer Jungfernstieg 21 • 20354 Hamburg • Germany
E-mail: <info@giga.hamburg> • Website: <www.giga.hamburg>